الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/AGR/1993/12
٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
ARABIC
الأصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

شعبة الزراعة

تقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية على المستوى الإقليمي لبلدان الاسكوا

كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

93-0916

تقديـــم

لقد اهتمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) مُمثلةً في شعبة الزراعـــة، بقضايا التنمية الريفية وأولتها حيزاً كبيراً ضمن برامجها ونشاطاتها.

وقد قامت شعبة الزراعة في السنوات الأخيرة بإجراء دراسات حول تقييم سياسات وبرامـــج التنمية الريفية في العديد من الدول الأعضاء في الاسكوا ثم كللت هذه الجهود بعقد اجتماع لفريق خبـــراء في مجال التنمية الريفية خلال الفترة ١٠-١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ في عمّان بالمملكة الأردنيـــة الهاشمية لمناقشة وتدارس التجارب القطرية في مجال سياسات وبرامج التنمية الريفية. وتقوم الدراسة الحالية باستعراض الأبعاد الإقليمية لهذه التجارب بهدف وضعها في متناول الجهات المعنية بالتنميـــة الريفية بغية الاستفادة منها عند رسم السياسات والبرامج المستقبلية في هذا المجال الحيوي للتنميـــة الاقتصادية والاجتماعية.

وتتقدم شعبة الزراعة بجزيل الشكر الى الدكتور احمد أبو شيخة لمساهمته الكبيرة في إعـــداد هذه الدراسة.

د. صباح بقجه جي
وكيل الأمين العام
الأمين التنفيـــذي

المحتويـــات

	الصفحـــة
تقديـــم	ج
الفصل الأول: المؤشرات الأساسية لأقطار الاسكوا	١
أولا- مقدمـــة	١
ثانيا- مفهوم التنمية الريفية	١
ثالثا- المؤشرات التنموية الرئيسة	٣
رابعا- مؤشرات البنية التحتية المادية والاجتماعية	٩
خامسا- مؤشرات التنمية البشرية	١١
الفصل الثاني: منهجية التخطيط للتنمية الريفية	١٢
أولا- تقديـــم	١٢
ثانيا- الأهداف العامة للتنمية الريفية	١٣
ثالثا- أمثلة قطرية لأهداف التنمية الريفية	١٤
الفصل الثالث: دور القطاع الزراعي في التنمية الريفية	٢١
أولا- الأهمية النسبية للقطاع الزراعي	٢١
ثانيا- عوامل التنمية الزراعية	٢٢
ثالثا- البرامج والسياسات الزراعية	٢٤
رابعا- بعض التجارب القطرية	٢٦
خامسا- أداء القطاع الزراعي واتجاه النمو فيه	٤٩
سادسا- المحددات والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي	٥٠
الفصل الرابع: المشاركة الأهلية	٥٣
أولا- الجمعيات التعاونية	٥٣
ثانيا- الجمعيات التطوعية	٥٤
ثالثا- اتحادات المزارعين والفلاحين	٥٤
رابعا- اللامركزية والحكم المحلي	٥٤
الفصل الخامس: دمج المرأة الريفية في عملية التنمية	٥٥

المحتويـات (تابـع)

الصفحـــة

الفصل السادس: خلاصة وتوصيات ٥٨

أولا- خلاصـة ٥٨
ثانيا- توصيات ٥٨
ثالثا- التخطيط على المستوى القطري ٥٨

قائمـة الجداول

الجدول

١ عدد السكان الكلي والسكان الريفيين في أقطار الاسكوا ٦٢
٢- القوة العاملة الكلية والزراعية في أقطار الاسكوا..... ٦٣
٣- متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في أقطار الاسكوا ٦٤
٤- المؤشرات التعليمية والصحية لأقطار الاسكوا ١٩٨٧-١٩٩٠ ..... ٦٥
٥- الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الاقتصاد الوطني ٦٦
٦- المساحات المزروعة الكلية والمروية وحصة الفرد منها ١٩٨٩ ..... ٦٧
٧- المساحات المروية بالأمطار في أقطار الاسكوا ومعدلات سقوط الأمطار السنوية ٦٨
٨- الموارد المائية واستعمالاتها في أقطار الاسكوا عام ١٩٨٥ ..... ٦٩
٩- معدل حجم الحيازة الزراعية واتجاه التغير فيها ٧٠
١٠- توزيع الحائزين حسب فئات الحيازة ٧٠

الفصل الأول
المؤشرات الأساسية لأقطار الاسكوا

أولاً- مقدمة

تتناول هذه الدراسة بالعرض والتحليل أوضاع التنمية الريفية في دول منطقة الاسكوا. ويعني ذلك بالضرورة التطرّق الى المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والحيوية لدول المنطقة بصورة عامة والى المؤشرات الخاصة بأريافها بصورة خاصة. ويستدعي ذلك تحليل السياسات والبرامج القُطرية الموجهة بشكل خاص نحو التنمية الريفية وتقييمها وصولاً الى تجارب ونماذج تسهم في خلق توجه عام نحو تنمية ريفية فاعلة في دول المنطقة في المستقبل.

وقد اعتمدت الدراسة على التقارير السنوية التي تصدر عن مؤسسات وهيئات دولية ومحلية كمصدر للبيانات والمؤشرات التنموية كما اعتمدت على الدراسات والأبحاث القُطرية ذات العلاقة بالتنمية الريفية بخاصة والتنمية بشكل عام في الأقطار الأعضاء في الاسكوا وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية العراق، وجمهورية مصر العربية، ودولة فلسطين، ودولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، ودولة البحرين، والامارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان والجمهورية اليمنية.

ثانياً- مفهوم التنمية الريفية

هناك شقّان رئيسان في تعبير «التنمية الريفية» هما التنمية والريف. وهناك تعاريف متعددة للتنمية بعضها ينطلق من مرتكز ايديولوجي في حين يرتكز البعض الآخر على وصفة منهجية وينصب على تعريف ميكانيكي اجرائي لعملية التنمية. لكن مهما اختلفت التعاريف فإن التنمية تعني بصفة عامة التحول الى الأفضل. والتحول عبارة عن عملية او مجموعة من العمليات تحدث عبر فترة زمنية قد تقصر أو تطول وتؤدي الى وضع مغاير لنقطة البدء حسب مقاييس ومؤشرات محددة.

وأحد التعاريف الشائعة للتنمية هو «السياسات والاجراءات المقصودة والمخططة التي تهدف الى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتي تقوم بإحداث تغييرات في هيكل الاقتصاد القومي يقصد منها تحقيق زيادة سريعة ومستديمة في معدل دخل الفرد الحقيقي يفيد منها غالبية أفراد المجتمع». ويعرف البعض الآخر التنمية بشكل موجز على انها «زيادة الإنتاجية».

وهكذا فإنه ليس هناك تعريف محدد أو كامل للتنمية يمكن ان يشكّل وصفة كاملة ولكن هناك إجماع حول نقطتين: الأولى ان التنمية تنطلق من وضع يوصف بالتخلف والثانية ان هناك متغيرات استراتيجية عامة يجب التعامل معها لتحقيق التنمية.

وتتلخص مظاهر التخلّف في عدد من المؤشرات منها ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الزراعة الى مجموع القوى العاملة في الاقتصاد القومي، واشتمال الاقتصاد على قطاعين: احدهما متخلف يشمل الزراعة

والصناعات اليدوية والمنزلية والصناعات الصغيرة والخدمات المساندة لهذا القطاع والآخر متقدم يشمل الصناعات وخدمات النقل والخدمات المالية والتجارية والتأمين. ومن مظاهر التخلّف انخفاض الانتاجية وبخاصة في قطاع الزراعة ووجود نسبة عالية من البطالة بمختلف أشكالها ومن ضمنها البطالة الموسمية والمُقنّعة. ونتيجة لذلك فإن معدل دخل الفرد يصبح منخفضاً الى درجة بحيث يصبح في حد ذاته مؤشراً رئيساً للتخلّف.

وهناك مؤشرات أخرى للتخلّف ترتبط بنوعية الحياة في المجتمع مثل سوء التغذية وعدم توفّر المياه الصالحة للشرب وعدم كفاية وكفاءة الخدمات الصحية. وهي عوامل تؤدي بدورها الى ارتفاع معدل وفيات الأطفال وانخفاض متوسط العمر المتوقع.

ومن المظاهر الأخرى للتخلّف هامشية دور المرأة في الحياة العامة وقلة مشاركتها في سوق العمل وبالتالي ضعف إسهامها في العملية الانتاجية للاقتصاد القومي. ومنها ضعف جهاز الادارة العامة والفساد السياسي والاداري وغياب المشاركة الفاعلة للمواطنين في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بالحاضر والمستقبل. وأخيراً وليس آخراً ارتفاع نسبة الأمية ومحدودية مرافق التعليم وانخفاض عدد الملتحقين بالتعليم وتدني نوعيته.

أما الريف فهو مصطلح مقابل لمصطلح المدن أو الحضر. وهو يشير الى مجتمع متميز عن المجتمع الحضري من حيث أنه مجتمع زراعي وبدوي وأن القطاع الزراعي هو المصدر الرئيس للنمو الاقتصادي فيه. وغالباً ما يكون متخلفاً عن القطاع الحضري من حيث النمو الاقتصادي ونوعية الحياة والمؤسسات العامة والخاصة العاملة فيه. ويستخدم حجم السكان في التجمع السكاني كمقياس أساسي لتصنيف التجمعات السكانية الى ريف وحضر. ففي الاردن على سبيل المثال يعتبر التجمّع السكاني حضرياً إذا زاد عدد السكان فيه عن ٥٠٠٠ نسمة.

وفي العديد من الدراسات التي تجرى في مجال التنمية الريفية ينصب التحليل على القطاع الزراعي وكأنه مرادف كامل للريف: ومن هنا فإن الدراسة تصبح دراسة للتنمية الزراعية ولا تتعرض الى الجوانب الأخرى في الريف سوى بقدر ضئيل من الاهتمام. إلا أن دراسات اخرى عالجت موضوع تنمية الريف بشكل شمولي وفي إطار ما يسمى بالتنمية الريفية المتكاملة أو الشاملة. وتنطلق مثل هذه الدراسات من مفهوم محدد للتنمية الريفية المتكاملة. وتضع إحدى هذه الدراسات هذا المفهوم على النحو التالي: «التنمية الريفية المتكاملة هي عملية التغيير الارتقائي الجذري المخطط والمنظم والتي يتم احداثها في بنيان ووظائف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال تنفيذ مجموعة شاملة متكاملة ومتوازنة ومتناسقة من البرامج والمشروعات التنموية التي تنفذ عن طريق تكامل الجهود الحكومية والجهود الطوعية للسكان الريفيين ومشاركتهم الشعبية وابتكارهم البنّاء وذلك كله لتحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضا النفسي للسكان الريفيين بما يضمن عدالة توزيع مردود التنمية على السواد الأعظم من السكان الريفيين وفقرائهم».(١)

---

(١) الاسكواء استراتيجية التنمية الريفية: تقييم ومراجعة القضايا الرئيسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧.

وأخيراً فإن الريف هو في العادة جزء من كيان دولة أو قُطر، وينبغي تحليل وتقييم التنمية الريفية ضمن إطار التنمية الشاملة للدولة أو القُطر. ولهذا الغرض، فإن الخطوة الأولى في تحليل التنمية الريفية هي تحليل المؤشرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية الكلية والتطرق الى المؤشرات الخاصة بالريف بغرض المقارنة بين المؤشرات الوطنية والريفية وتقدير حجم الفجوة التنموية بين الريف والمدن، وهذا مما يسهل وضع الخطط والبرامج التنموية للريف لتحقيق التوازن في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وسوف تتناول الأجزاء التالية من هذا الفصل بالعرض والتحليل المؤشرات الرئيسة لدول منطقة الاسكوا كمدخل لتقييم سياسات التنمية الريفية فيها والتعرّف على التجارب المميزة في بعضها مما يمكن اعتباره نموذجاً قابلاً للتعميم.

ثالثاً- المؤشرات التنموية الرئيسة

ألف- السكان

ارتفع عدد سكان أقطار الاسكوا من ٧٩ مليون نسمة عام ١٩٧٥ الى ١٢٦ مليون عام ١٩٩٠، أي بزيادة إجمالية قدرها حوالي ٦٠ في المائة أو بمعدل نمو سنوي قدره ٢ر٣ في المائة ومن ناحية أخرى، زاد عدد السكان الريفيين من ٣٩ الى ٥٤ مليون نسمة خلال نفس الفترة، أي بزيادة إجمالية قدرها ٣٩ في المائة أو بمعدل نمو سنوي قدره ٢ر٢ في المائة. ومن خلال تفحص البيانات الخاصة بالسكان لأقطار الاسكوا خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٠، تتضح المؤشرات الرئيسة التالية:

١- إن معدل الزيادة السنوية في عدد السكان الكلي تفاوت من قُطر لآخر فقد كان أعلى في دول الخليج منه في الأقطار الأخرى. وهذا أمر طبيعي حيث اجتذبت هذه الدول العمالة والسكان من باقي أقطار المنطقة ودول العالم الأخرى نظراً لتوفّر فرص العمل فيها. أما في لبنان فقد كان هناك تناقص في عدد السكان بسبب الحرب الأهلية وما نتج عنها من وفيات وهجرة للخارج. وكان أدنى معدل لنمو السكان بين أقطار الاسكوا في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين)، وذلك يرجع الى الاحتلال الاسرائيلي وهجرة السكان الى خارجها. أما في الاردن، فقد كان المعدل مرتفعاً ويقارب المعدل العام لدول الخليج وذلك بسبب الزيادات المفاجئة الناشئة عن الحروب.

٢- إن نسبة الزيادة في عدد سكان الريف كانت أقل من نسبة الزيادة في عدد السكان الكلي، وبالتالي فانها أقل بكثير من نسبة الزيادة السكانية في المدن. وينطبق ذلك على معظم أقطار الاسكوا باستثناء فلسطين والجمهورية اليمنية نظراً للظروف الخاصة في هذين القُطرين. ويمكن صياغة هذا المؤشر بشكل آخر وهو انخفاض الأهمية النسبية لسكان الريف حيث انخفضت نسبتهم من ٤٩ في المائة الى ٤٣ في المائة من مجموع سكان أقطار الاسكوا بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠.

ويعكس التفاوت في معدلات نمو سكان الريف والحضر ظاهرة التمدن واستمرار الهجرة الداخلية من الريف الى المدن كما يعكس بدرجة أقل تحول التجمعات السكانية من ريفية الى حضرية بحكم زيادة عدد السكان فيها عن الحد المعين لتصنيف التجمعات الحضرية.

كما ان هذا التفاوت يعكس بصورة واضحة بروز مناطق جذب هي المدن ومناطق طرد هي القرى والتجمعات الريفية. ووراء ذلك عدد من العوامل المعروفة والمتمثلة في التفاوت في فرص العمل والدخل ونوعية الحياة بين الريف والحضر. ولظاهرة التمدن تكاليفها الوطنية الكبيرة مثل نشوء الأحياء الفقيرة في أطراف المدن وازدياد الضغط على الخدمات والمرافق العامة وانشاء دوائر لمعالجة الآثار الجانبية للتحضر مثل دائرة التطوير الحضري وارتفاع تكاليف المعيشة في المدن بسبب ازدياد الطلب على الأرض والمباني والسلع والخدمات وأخيراً تناقص مساحة الأرض الزراعية بسبب التوسع العمراني فيها وتغيير نمط استعمالها.

باء- القوى العاملة

بلغ حجم القوة العاملة في أقطار الاسكوا حوالي ٢١ مليون عام ١٩٧٥ وارتفع الى حوالي ٣٤ مليون عام ١٩٩٠، أي بمعدل زيادة سنوية قدره ٣ر٣ في المائة خلال تلك الفترة. وزاد حجم العمالة في القطاع الزراعي من ٩ر٥ ملايين عام ١٩٧٥ الى ١١ر٣ مليون عام ١٩٩٠، أي بمعدل زيادة قدره ١ر٢ في المائة وهو يقل كثيراً عن معدل الزيادة السنوية في القوة العاملة الكلية في أقطار الاسكوا.

ومن المؤشرات الرئيسة للعمالة في أقطار الاسكوا ما يلي:

(أ) انخفاض نسبة العاملين في قطاع الزراعة الى مجموع القوة العاملة من ٤٦ في المائة عام ١٩٧٥ الى ٣٣ في المائة عام ١٩٩٠، أي أنه بالرغم من الزيادة المطلقة في عدد العاملين في الزراعة إلا ان الأهمية النسبية للعمالة الزراعية تتناقص بمرور الزمن. ويعزى ذلك الى نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى بوتيرة أسرع من القطاع الزراعي واستيعابها لنسبة متزايدة من قوة العمل الكلية؛

(ب) إن هناك تفاوتاً بين أقطار الاسكوا من حيث الأهمية النسبية للعمالة الزراعية في اقتصاداتها. ففي معظم دول الخليج تقل نسبة العمالة الزراعية عن ٥ في المائة من العمالة الكلية فيها. وفي الطرف المقابل، فإن القطاع الزراعي في بعض الدول مثل اليمن ومصر وعُمان والمملكة العربية السعودية لا يزال يستوعب نسبة عالية من قوتها العاملة؛

(ج) من المؤشرات الرئيسة للعمالة في أقطار الاسكوا انخفاض مساهمة المرأة في سوق العمل. فنسبة مساهمة المرأة في العمالة الكلية تتراوح بين ٤ر٦ في المائة في المملكة العربية السعودية و٢٧ في المائة في لبنان (انظر الجدول ٢).

جيم- معدل دخل الفرد

يُعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أحد المؤشرات الاقتصادية الرئيسة. وهناك ثلاثة اعتبارات حول هذا المؤشر هي: المستوى واتجاه التغير والتوزيع.

وتعكس البيانات الخاصة بمعدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أقطار الاسكوا المؤشرات التالية:

(أ) إن معدل دخل الفرد عام ١٩٨٩ تراوح بين حد أدنى هو ٥١٩ دولاراً في اليمن الجنوبي و٤٧. ١٩ دولاراً في قطر؛

وهذا التفاوت يضع الدول النفطية قليلة السكان في فئة الأقطار العربية عالية الدخل في حين ان بقية الأقطار متوسطة الدخل ما عدا الجمهورية اليمنية التي تصنّف ضمن الدول متدنية الدخل.

(ب) ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية قد تناقص في معظم أقطار الاسكوا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩.

وقد جاء هذا التناقص نتيجة عاملين رئيسين هما زيادة عدد السكان وتناقص الناتج المحلي الإجمالي لأقطار الاسكوا. فخلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٠، زاد معدل نمو السكان لمجموع أقطار الاسكوا عن ٣ر١ في المائة. أما من حيث التنمية والنمو الاقتصادي، فقد تميزت حقبة السبعينات واوائل الثمانينات بنمو اقتصادي سريع عالي الوتيرة نتيجة لارتفاع أسعار النفط مما ادى الى زيادة الايرادات النفطية زيادة كبيرة. وقد دفع ذلك الدول النفطية الى تنفيذ برامج وخطط تنموية طموحة شملت التوسع في مشاريع البنية التحتية المادية من طرق ومياه ومجار واتصالات وكهرباء ومشاريع البنية التحتية الاجتماعية من تعليم وصحة ومؤسسات اجتماعية. وشملت في الوقت نفسه تطوير القطاعات الإنتاجية وبخاصة الصناعة والزراعة. وامتدت هذه الطفرة التنموية الى العديد من اقطار الاسكوا من الدول غير النفطية ذات الفائض من العمالة وبخاصة مصر والاردن والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية. فقد تدفقت الى هذه الدول موارد مالية من خلال تحويلات عمالها في الدول النفطية وكذلك من خلال التحويلات الرسمية اليها من الدول النفطية أو من صناديق التنمية التي انشأتها تلك الدول بغرض تقديم الدعم للدول النامية.

أما حقبة الثمانينات فهي حقبة التراجع التنموي في أقطار الاسكوا بشكل عام، فخلال هذه الحقبة بدأت الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠ واستمرت ثمانية أعوام، ووقع الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وتراجع سعر النفط اثر انخفاض الطلب العالمي عليه عام ١٩٨٣ مما أدى الى انكماش الايرادات النفطية وتقلّص دور الدول النفطية كمستوعبة للعمالة وكمصدر للدعم المالي للعديد من أقطار الاسكوا.

وكان أحد مظاهر التراجع التنموي النمو السالب للناتج المحلي الإجمالي في عدد من السنوات خلال حقبة الثمانينات في معظم أقطار الاسكوا. ونتيجة لانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي العام، انخفض الطلب على العمل وبالتالي معدل الاستخدام مما أدى الى تفاقم مشكلات البطالة وارتفاع الأسعار وارتفاع المديونية.

ولجأ العديد من أقطار الاسكوا الى وضع برامج للتعديل والتصحيح الهيكلي الاقتصادي من أبرز مكوناتها اتباع سياسات مالية تهدف الى تقليص وترشيد الانفاق الحكومي الجاري والاستثمار وتقليل الدعم الحكومي لأسعار بعض السلع وتنمية الايرادات المالية العامة وبخاصة عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وتحسين جبايتها، كما استهدفت بعض الدول تحسين الاداء الاقتصادي للمؤسسات العامة ومشاريع القطاع العام والتوجه نحو الاعتماد على آلية السوق. كما أن الدول ذات المديونية العالية وضعت سياسات واجراءات للحد من الاقتراض وجدولة الديون المستحقة عليها.

أما السنوات الأولى من حقبة التسعينات فهي سنوات الاضطراب والتفسخ والنزاعات الكبيرة ذات الأثر البعيد على مستوى المنطقة. وقد تمخّض عن حرب الخليج ومضاعفاتها نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية لها آثار بعيدة المدى منها:

(أ) تكبد عشرات البلايين من الدولارات كتكاليف مباشرة لحرب الخليج وعشرات أخرى كتكاليف غير مباشرة تتمثل في تدمير واسع للبنية التحتية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية والممتلكات الشخصية وفقْدْ الايرادات نتيجة توقف الإنتاج من النفط والسلع الأخرى واضطراب حركة النقل والمواصلات في كل من العراق والكويت مما أثّر بصورة سلبية ليس على اقتصاديات الدول النفطية بل الدول الأخرى الأعضاء في الاسكوا وغيرها من الدول؛

(ب) حركة سكانية واسعة وقسرية تمثلت في هجرة ٢ر٥٨١ مليون من العاملين وأسرهم من العراق والدول الخليجية الى بلدانهم الأصلية، وكان نصيب دول الاسكوا حوالي ١ر٩٥ مليون عائد موزعين على النحو التالي:

القُطر	عدد العائدين (بالآلاف)
مصر	٧٠٠
الأردن	٣٠٠
فلسطين	٤٥
لبنان	٦٠
الجمهورية اليمنية	٧٣٢
الجمهورية العربية السورية	١١٠
المجموع	١ ٩٤٧

المصدر: الاسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة ١٩٩١. آب/اغسطس ١٩٩١.

وقد كان لنزوح العاملين وأسرهم آثاراً شملت مختلف المجالات في أقطارهم التي كانت تعاني أصلاً من اختلالات كبيرة في هياكلها الاقتصادية.

- ففي الأردن والجمهورية اليمنية أحدثت عودة المغتربين زيادة فجائية وكبيرة في عدد السكان بلغت ٨ر٤ في المائة في الأردن و ٧ في المائة في الجمهورية اليمنية. وفي الاردن تركز ما يزيد عن ٨٠ في المائة من العائدين في عمان والزرقاء؛

- كان من نتائج العودة غير المنظمة والفجائية زيادة كبيرة في الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية ووسائط النقل ومرافق السكن والسلع الأخرى ومنها المستوردة مما خلق ضغوطاً تضخمية في الاقتصاد الوطني للعديد من أقطار الاسكوا، مما اضطر الحكومات لزيادة انفاقها على البنية التحتية المادية والاجتماعية لاستيعاب العائدين وألقى على عاتقها اعباء إضافية في الأنفاق على الاستيراد؛

- بالرغم من أن موازين المدفوعات في بعض الدول قد تحسّنت بصورة مؤقتة نتيجة للمدخرات التي احضرها العائدون معهم الا ان خسارة هذه الدول لتحويلات العاملين في المستقبل سيكون له تأثير سلبي على اقتصاداتها؛

- تفاقم مشكلة البطالة، ففي الاردن برزت مشكلة البطالة بعد عام ١٩٨٢ وارتفعت نسبة البطالة في عام ١٩٨٨ نتيجة للهزة الاقتصادية الكبيرة حيث وصلت الى حوالي ١٥ في المائة وصعدت بعد ذلك الى ١ر١٧ في المائة في نهاية عام ١٩٩١. أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن البنية الاقتصادية أصبحت في ظل الاحتلال الاسرائيلي وتحت تأثير عوامل خارجية وداخلية متعددة، بنية ضعيفة غير قادرة على خلق فرص العمل للداخلين في سوق العمل مما جعل القوى العاملة الفلسطينية تعتمد على القطاع الخاص الاسرائيلي كمشغل رئيس لها، ومع تباطؤ الاقتصاد الفلسطيني بعد الانتفاضة عام ١٩٨٧ وأزمة الخليج عام ١٩٩٠ والاجراءات الاسرائيلية القمعية المتعاقبة وآخرها الحصار والطوق الأمني في نهاية آذار/مارس عام ١٩٩٣، ارتفع عدد العاطلين عن العمل الى حوالي ١٥٠ الف عامل، أي ما يعادل ٥٠ الى ٦٠ في المائة من القوى العاملة الفلسطينية[(١)]. وواجهت دول اخرى مثل الجمهورية اليمنية ولبنان ظاهرة تفاقم البطالة وان كان ذلك بمعدلات مختلفة.

- علاوة على المشاكل القطرية الناتجة عن أزمة الخليج فقد حدث تصدع كبير في العلاقات السياسية بين أقطار الاسكوا ترتب عليه اتجاهات جديدة في حركة تدفق الموارد المالية وحركة السكان والبضائع والعمل بين هذه الدول مما أثر عليها بصورة سلبية.

---

(١) سمير عبدالله صالح، مشكلة التعطل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الاسكوا، ووزارة التخطيط، تموز/يوليو ١٩٩٣.

وقد انعكست هذه التطورات بشكل واضح على مستوى معدل دخل الفرد واتجاهه في أقطار الاسكوا. فقد سبقت الإشارة الى تفاوت معدل دخل الفرد بين أقطار الاسكوا والى تناقص هذا المعدل بالصورة المطلقة بالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩.

وقد عانت بعض دول منطقة الاسكوا من ضغوط تضخمية خلال الفترة نفسها، ففي الجمهورية العربية السورية بلغ معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ٢٣ر٣ في المائة وفي اليمن الشمالي ١٣ر٣ في المائة وفي الاردن ١ر٧ في المائة مما يعني أنه حدث انخفاض في معدل دخل الفرد الحقيقي في معظم دول منطقة الاسكوا وبدرجات متفاوتة كما هو مبين في الجدول ٣.

٣- أما الجانب الثالث المتعلق بمعدل دخل الفرد فهو توزيع الدخل بين شرائح المجتمع وهو جانب هام لأنه يسلط الضوء على حجم مشكلة الفقر وعلى مدى العدالة في توزيع منافع التنمية ومكتسباتها.

إن العديد من أقطار الاسكوا، بل والعالم، قد جعل من أهدافه الرئيسة تحقيق النمو الاقتصادي مع مراعاة العدالة في توزيع الثروة والقضاء على الفقر أو التخفيف منه على الأقل وبخاصة في الريف حيث ان فقراء الريف يشكلون نسبة عالية من مجموع الفقراء.

وتشير الدراسات الى انه برغم الجهود المتواصلة لمعالجة مشكلة الفقر الا ان هذه المشكلة لاتزال قائمة في العديد من أقطار الاسكوا بل انها تتفاقم في بعضها نتيجة للظروف الاقتصادية المعاكسة. ففي الاردن زادت نسبة الفقراء من ١٨ر٧ في المائة عام ١٩٨٧ الى ٢٥ في المائة عام ١٩٩١[(١)] وهذه النسبة تفوق كثيراً نسبة الفقراء في بداية الثمانينات وهي أعلى في المحافظات ذات الطابع الريفي منها في المحافظات الأخرى. أما في مصر فان نسبة الأسر الفقيرة تتراوح بين ٢٠ في المائة و٢٥ في المائة من مجموع عدد الأسر المصرية[(١)]. تشكّل النساء والأطفال اكثر الفئات تعرضاً لمشكلة الفقر، وفي ريف مصر فإن فئة الفقراء تتكون من المزارعين الصغار الذين لا يملكون أرضاً أو الذين لهم حيازات صغيرة والعمال الزراعيين.

وفي فلسطين أدت السياسات والاجرازات الاسرائيلية من خلال الاستيلاء على الموارد الأساسية والتحكم في أسواق العمل والبضائع الى فرض حالة من التخلف على المجتمع الفلسطيني بحيث زادت نسبة الأسر الفقيرة عن نصف عدد الأسر في فلسطين عام ١٩٨٦. ففي الضفة الغربية بلغت نسبة الفقر ٤٣ر٤ في المائة وفي غزة ٥٧ر٣ في المائة ولكن هذه النسبة زادت كثيراً في اواخر الثمانينات واوائل التسعينات اثر تردي الاحوال الاقتصادية في فلسطين.

---

(١) هشام الخطيب، تجربة قياس التنمية البشرية في الأردن. ندوة تنمية القوى البشرية في الوطن العربي، عمّان ١٠-١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٣. منتدى الفكر العربي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي.

وتشير دراسة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) ان نسبة السكان الريفيين الذين يعيشون تحت خط الفقر تتراوح بين حد ادنى قدره ٦ في المائة في عُمان و ٥٤ في المائة في الجمهورية العربية السورية. وبالرغم من احتمال وجود اعتراض على دقة هذه النسب الا انها في مجموعها تشير الى ان مشكلة الفقر في ريف العديد من أقطار الاسكوا لا تزال كبيرة وانها تحتاج الى برامج جدية واسعة لمعالجتها.

صورة الفقر في بعض أقطار الاسكوا

القُطر	العدد (بالالاف)	نسبة الفقراء الى مجموع سكان الريف (بالنسبة المئوية)
مصر	٦ ٧٢٦	٢٥
العراق	١ ٤٤٠	٣٠
الاردن	١٧٣	١٧
لبنان	٧٢	١٥
عُمان	٧٥	٦
الجمهورية العربية السورية	٣ ٠٨٧	٣٤
الجمهورية العربية اليمنية	١ ٧٤٢	٣٠
اليمن الديمقراطية	٤٠٢	٣٠

المصدر: IFAD. The State of World Rural Poverty, New York University Press, 1992.

رابعاً- مؤشرات البنية التحتية المادية والاجتماعية

في حين ان معدل دخل الفرد مؤشر اقتصادي عام يمثل حصيلة النشاط الاقتصادي في أي قطر، فإن هناك مؤشرات أساسية اخرى تعكس نوعية الحياة. ومن ضمن ذلك مؤشرات البنية التحتية المادية مثل الطرق والاتصالات والمياه والمجاري والكهرباء ومؤشرات البنية التحتية الاجتماعية من تعليم وصحة وخدمات اجتماعية أخرى. وسيتناول الجزء التالي بعض هذه المؤشرات مع الإشارة الى مدى التفاوت بين الريف والمدن في هذه المجالات حيثما كان ذلك ممكناً.

ألف- التعليم

حققت أقطار الاسكوا تقدماً كبيراً في مجال التعليم وبناء رأس المال البشري. وتمثل ذلك في الزيادة الكمية المطردة في انشاء المرافق التعليمية من مدارس وكليات مجتمع وجامعات ومعاهد فنية ومهنية وفي ازدياد عدد الملتحقين بالنظام التعليمي في مختلف مراحل التعليم وزيادة نسبتهم الى مجموع

عدد السكان. كما تمثل في التحسن النوعي في النظام التعليمي من خلال تطوير المناهج التعليمية والخطط الدراسية وإدخال التخصصات العلمية الجديدة وتأهيل المعلمين وتوفر الأجهزة الأكاديمية للعمل في مجال التعليم العالي.

وقد انعكست مخرجات التعلم في شكل مؤشرات منها انخفاض نسبة الأمية وارتفاع نسبة المتعلمين في مجموع السكان فقد تجاوزت هذه النسبة الأخيرة ٨٠ في المائة من مجموع عدد السكان في كل من قطر والاردن ولبنان الا انها لا تزال دون ٥٠ في المائة في أقطار مثل مصر والجمهورية اليمنية وعُمان. كذلك انعكست في مؤشر التحصيل العلمي للقطر كما يعبر عنه بمعدل سنوات التعليم للفرد الواحد وتجاوز هذا المعدل ٥ سنوات في أقطار مثل الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت والاردن في حين انه ينخفض الى أقل من سنة في كل من عمان والجمهورية اليمنية.

وهناك علاقة معروفة ومؤكدة بين بناء رأس المال البشري وتطور المجتمع وزيادة انتاجيته وذلك من خلال خلق قيم مجتمعية إيجابية في مجالات الإنتاج والاستهلاك والسلوك والقدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة نقلاً وتطويعاً وتعميماً وتطويراً.

وبالرغم من ان الإنجازات الكبيرة التي تم تحقيقها في مجال التعليم في أقطار الاسكوا، فإنه لا تزال هناك ثغرات ومشكلات تنتظر حلولاً. ومنها على سبيل المثال ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث عنها لدى الذكور وفي المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية. ومنها كذلك عدم مواءمة نظام التعليم للمرحلة التنموية التي تمر بها بعض الأقطار مما أحدث اختلالات واضحة في سوق العمل تمثلت في تفاقم مشكلة بطالة الخريجين وبخاصة في ضوء التباطؤ الشديد لحركة تنقل العمالة بين أقطار الاسكوا.

باء- الصحة

يظهر التطور في مجال الصحة في مجموعتين من المؤشرات:

تشمل الأولى مدخلات النظام الصحي من مرافق رعاية صحية كالمستشفيات والمراكز الصحية الشاملة والعيادات الصحية والمختبرات والمراكز المتخصصة كما تشمل الجهاز العامل في المجال الصحي من اطباء بمختلف التخصصات وممرضين وجهاز صحي مساعد. وتترجم مدخلات النظام الصحي على شكل مؤشرات محددة مثل عدد الأسِّرة والاطباء والممرضين لعدد معين من السكان كما تترجم على شكل نسبة الانفاق العام على الصحة الى مجموع الانفاق العام. كما ان هناك مؤشراً هاماً هو سهولة الوصول الى المرافق والخدمات الصحية. ويعزز هذا المؤشر مؤشران آخران هما توفر مياه الشرب وخدمات المجاري. أما المجموعة الثانية فتشمل مخرجات النظام الصحي ومن مؤشراتها الرئيسة معدل وفيات الأطفال الرضع وسوء تغذية الأطفال ويقع ضمن هذه المجموعة مؤشر حيوي رئيس هو متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

وتشير البيانات المتوفرة الى تحسن ملموس في هذه المؤشرات في اقطار الاسكوا. إذ أدى التوسع في انشاء المرافق الصحية وتزويدها بالموارد اللازمة وتسهيل الوصول اليها للحصول على

الخدمات الوقائية والعلاجية الى انخفاض معدل وفيات الأطفال الذي في بعض الأقطار مثل البحرين والكويت اصبح يقارب مستوى الدول المتقدمة. كما ان هذا المعدل في اقطار الاسكوا يقل عن المعدل العام للدول النامية وهو ٧٤ في الألف باستثناء الجمهورية اليمنية التي يبلغ فيها المعدل ١٤ في الألف.

كما أفضى تحسن الخدمات الصحية والتحسن المستمر في نوعية الحياة بشكل عام الى ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في جميع اقطار الاسكوا حيث اصبح يزيد عن ٦٠ سنة فيها باستثناء الجمهورية اليمنية إذ يقل فيها المعدل عن ٥٢ سنة (الجدول ٤).

إلا ان التطور في مجال الصحة لم يكن متوازناً بين الريف والحضر فلا تزال نسبة الوصول الى الخدمات الصحية اقل في الريف منها في الحضر. كما ان هناك نمطاً سائداً في توزيع المرافق الصحية بحيث تنشأ المستشفيات والمراكز الصحية الشاملة في المدن والمراكز السكانية الكبيرة في حين ان حظ القرية لا يتجاوز عيادة صحية واحدة فيها أو في قرية مجاورة.

أما نسبة التزويد بالمياه الصالحة للشرب من خلال شبكة للمياه فهي أقل في الريف منها في المدن اضافة الى ان معدل استهلاك الفرد من المياه أقل في الريف منه في المدن. ومن المظاهر المألوفة والسياسات المتبعة في هذا المجال نقل الموارد من الارياف الى المدن مثل جر المياه الى المدن حتى لمسافات كبيرة جداً بدلاً من العمل على انشاء تجمعات سكانية في مواقع الموارد لتخفيف الضغط على المراكز الحضرية.

خامساً- مؤشرات التنمية البشرية

بدأ برنامج الامم المتحدة الانمائي في عام ١٩٩٠ يصدر تقريره السنوي عن التنمية البشرية الذي يتضمن مؤشراً مركباً للتنمية البشرية يتألف بصورة أساسية من مؤشر حيوي (متوسط العمر المتوقع عند الولادة) ومؤشر بناء رأس المال البشري (معدل التحصيل العلمي) ومؤشر اقتصادي (معدل دخل الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الاجمالي). وباستخدام هذا المؤشر لترتيب الدول على سلّم التنمية البشرية فان الكويت تحتل المركز ٤٥ من بين مجموع دول العالم البالغ عددها ١٦٠ دولة في التقرير. أما دول الاسكوا الاخرى فقد كان ترتيبها على النحو التالي في عام ١٩٩٢: قطر (٤٧)، البحرين (٥٠)، الامارات العربية المتحدة (٥٧)، المملكة العربية السعودية (٦٧)، الجمهورية العربية السورية (٧٢)، عُمان (٨٢)، العراق (٨٥، الاردن (٨٦)، لبنان (٨٩)، مصر (١١٠)، الجمهورية اليمنية (١٣٠). ولم يشتمل التقرير على بيانات أو مؤشر للتنمية البشرية في فلسطين في حين أن اسرائيل تحتل المرتبة (١٨) في سلّم التنمية البشرية.

الفصل الثاني

منهجية التخطيط للتنمية الريفية

أولاً- تقديم

تتفاوت الأهمية النسبية للريف في أقطار الاسكوا (مقدّرة بنسبة السكان الريفيين الى مجموع عدد السكان) ويمكن تصنيف هذه الأقطار ضمن الفئات التالية:

- أقطار ذات ريف صغير وتشمل الامارات العربية المتحدة والكويت؛
- أقطار ذات ريف متوسط وتشمل البحرين وقطر والعراق والأردن ولبنان؛
- أقطار ذات ريف كبير وتشمل المملكة العربية السعودية وعُمان والجمهورية العربية السورية ومصر وفلسطين والجمهورية اليمنية.

وإضافة الى ذلك، فهناك تفاوت بين أقطار الاسكوا من حيث الموارد الطبيعية من أرض ومياه وثروات معدنية. كما أن هناك اختلافا بين هذه الأقطار في الأنظمة الاقتصادية وأساليب التخطيط التنموي، هذا علاوة على أن بعض الأقطار مرت وما زالت تعيش في ظروف خاصة. وانطلاقا من ذلك فقد تفاوت التأكيد على التنمية الريفية في خطط التنمية من قُطْرٍ لآخر. وقد دعّم هذا التفاوت الاختلاف في النظرة الى التنمية الريفية، فالبعض يعتبرها مرادفة للتنمية الزراعية في حين ينظر البعض الآخر نظرة شمولية الى التنمية الريفية بحيث لا تقتصر على التنمية الزراعية فقط وإنما تشمل انشاء البنية التحتية وتوفير الخدمات الاجتماعية وإنشاء المشروعات المدرّة للدخل.

واعتمدت معظم أقطار الاسكوا التخطيط كأسلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السبيل، قامت بإعداد وتنفيذ خطط خمسية متعاقبة توضح الأهداف التي تسعى الأقطار للوصول اليها وتحدّد الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف بما في ذلك السياسات والاجراءات التنظيمية والمشاريع.

وبصورة عامة، فإن أية خطة تنموية تتضمن تقييما للانجازات التنموية مع التركيز بصورة خاصة على انجازات فترة الخطة السابقة ومدى مطابقة المخطط للمنجز، تحدد الاتجاهات العامة للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ليتم على أساسها وضع الأهداف العامة للخطة ووضع مختلف السياسات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية وغيرها من السياسات. وتشتمل بعض الخطط على عدد من الاجراءات التنظيمية لانشاء مؤسسات جديدة أو تطوير بعض المؤسسات القائمة، كما قد تشتمل على نظام للتخطيط والمتابعة والتقييم. ويخصص الجزء الباقي من الخطة للاستراتيجيات القطاعية بما في ذلك استراتيجيات قطاعات الانتاج السلعي كالزراعة والصناعة وقطاعات البنية التحتية كالانشاءات والنقل والمواصلات والطاقة والمياه والري وقطاعات الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والثقافة والاعلام والتجارة والسياحة والاسكان وما الى ذلك. وفي الآونة الأخيرة، ركّز العديد من الخطط التنموية على البيئة واعتبرها قطاعا شموليا هاما وبعضها أفرد قطاعا خاصا للمرأة للتأكيد على عملية دمجها في التنمية.

ومن الملاحظات البارزة في عمليات التخطيط في أقطار الاسكوا ما يلي:

١- ان الطابع العام للخطط التنموية هو أنها خطط وطنية شاملة لا تفرّق بين الريف والحضر. فبصورة عامة، لا تتضمن هذه الخطط قطاعا تحت اسم قطاع التنمية الريفية ويرجع ذلك لسبب بسيط هو أنه لا توجد وزارة للتنمية الريفية وان كان هناك دوائر تعنى بالتنمية الريفية في بعض الوزارات مثل وزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة الاصلاح الزراعي. وفي العادة، فإن خطة قطاعٍ ما تُعدُّ من قِبَل الوزارة الرئيسة المختصة والمؤسسات والهيئات المرتبطة بها.

٢- ان ما يخص الريف من سياسات واجراءات ومشاريع يرد بصورة متفرقة ضمن الخطط القطاعية وأن رسم صورة كاملة للتخطيط للتنمية الريفية يتطلب تجميع عناصرها من أجزاء الخطة والخطط القطاعية.

٣- قد يلجأ بعض الأقطار الى التخطيط الاقليمي أو المكاني كأسلوب مكمّل للتخطيط الكلي والقطاعي. ويتطلب ذلك تحديد الأقاليم التنموية ضمن القطر ووضع خطة شاملة لكل إقليم مع مراعاة انسجام الخطط الاقليمية مع الخطط القطاعية والتخطيط الكلي.

٤- كأسلوب مكمّل للخطط الوطنية، فقد تقوم بعض الأقطار بإعداد خطة تنمية شاملة لمنطقة ذات أهمية خاصة نظراً لما يتوفر فيها من موارد من أرض ومياه أو ثروة معدنية أو موقع استراتيجي. ومن الأمثلة على ذلك التنمية الريفية المتكاملة في وادي الأردن ومشروع حوض الفرات في الجمهورية العربية السورية ومشروع تنمية سيناء في مصر وغير ذلك. وفي العادة، توضع خطة تنموية منفصلة للمنطقة في هذه الحالة ولكن مكوّناتها تُدرج ضمن خطط القطاعات في الخطة العامة.

ثانيا- الأهداف العامة للتنمية الريفية

١- على الرغم من الاختلافات الواضحة بين أقطار الاسكوا إلا أن هناك أهدافا عامة تشكّل قاسماً مشتركاً لها وهي:

(أ) تحقيق النمو الاقتصادي؛
(ب) تحسين نوعية الحياة للمواطنين؛
(ج) توزيع الدخل توزيعاً عادلاً بين الأفراد والمناطق الجغرافية؛
(د) المشاركة الشعبية في التخطيط والتنفيذ؛
(هـ) الحفاظ على البيئة.

ومن الأهداف المتعلقة بالريف مباشرة:
(أ) الحد من هجرة الريفيين الى المدن؛
(ب) توطين البدو؛
(ج) تحقيق تنمية سريعة للقطاع الزراعي؛
(د) تنمية موارد المياه ورفع كفاءة استغلالها وترشيد استخدامها.

٢- ان الأهداف التنموية قد تتغير بمرور الزمن أو قد يطرأ تغيّر على أهميتها النسبية. ففي العديد من الدول التي تبنّت التعديل الهيكلي لاقتصادها برز توجّه واضح نحو تخصيص دور متعاظم للقطاع الخاص، وتطبيق ذلك في الزراعة على سبيل المثال، وتشجيع قيام المشاريع الخاصة الكبرى للاستفادة من وفورات الحجم، والتأكيد على هدف النمو الاقتصادي السريع، متجاوزة في ذلك مرحلة الاصلاح الزراعي الذي كان أحد أهدافه الرئيسة التوزيع العادل للملكية الزراعية.

٣- من الأمور البديهية أن الريف يشكّل جزءاً من أية دولة في كل أقطار الاسكوا وان الخطط التنموية التي قامت هذه الدول باعدادها لتطوير اقتصاداتها ومجتمعاتها قد تناولت بصورة أو بأخرى أريافها وذلك بحكم ما يتوفر في هذه الأرياف من موارد وسكان ومتنفّس استراتيجي للمجتمع الحضري لكن التحيّز الحضري وكذلك التحيّز القطاعي لغير الزراعة أوجد تفاوتا واضحا بين الريف والمدن في مجال النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والثروة ونوعية الحياة، كما سبقت الاشارة اليه في الفصل السابق. واستنادا الى حقيقة أن نسبة كبيرة من الفقراء في أي قُطْر هم من المزارعين، وان الزراعة هي المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي في الريف، وان المرأة، وبخاصة المرأة الريفية، وهي نصف المجتمع لها دور يقل بكثير عن هذا الوزن فقد حدّد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة أهداف التنمية الريفية على النحو التالي:

الهدف الرئيس هو تحسين حالة الفقراء. ويستلزم ذلك إشراك فقراء الريف في عملية التنمية وفي عملية وضع القرارات وتنفيذها. ومن المفترض أن فقراء الريف سيكسبون فرصا اقتصادية متزايدة من خلال العمالة المنتجة والمجزية وزيادة فرص الوصول الى الموارد والتوزيع العادل للدخل والثروة. وتبرز تعبئة طاقات وموارد فقراء الريف أنفسهم كعامل رئيس في زيادة كل من انتاجيتهم واعتمادهم على الذات. وتتطلب مثل هذه التعبئة تكوين هياكل المجتمعات المحلية وتطويعها وتعزيزها بما في ذلك تنظيم سكان الريف. وينبغي ايلاء اهتمام خاص لوضع المرأة لتمكينها من الاسهام بكل إمكانياتها في تحسين نوعية حياة جميع فقراء الريف. وينبغي أن تشكّل الخدمات الأساسية التي تقدّم للفئات الضعيفة، ومن بينها الأطفال، جزءاً من برامج المشاركة الريفية القائمة على أساس المجتمعات المحلية. ويمكن اختصار كل ما سبق في أن الهدف الأساسي هو القضاء على الفقر في الريف، وذلك من خلال زيادة الدخل والتوزيع العادل لهذا الدخل وضمان حقوق المزارعين في الأرض والمياه والمشاركة الأوسع لسكان الريف في عملية التنمية مع مراعاة دور المرأة كعنصر هام في هذه العملية والدور الفعّال للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تحسين الظروف المعيشية لفقراء الريف وخلق ظروف اقتصادية واجتماعية من شأنها تعزيز انتاجيتهم واعتمادهم على الذات)[1].

ثالثاً- أمثلة قطرية لأهداف التنمية الريفية

يمكن بصورة عامة إدراك الأهمية التي تولّيها أقطار منطقة الاسكوا لتنمية أريافها من استعراض الأهداف العامة التي تتضمنها خططها التنموية وكذلك من الأهداف الخاصة بتنمية الريف في تلك الخطط.

---

(١) عادل قرطاس، تحليل لأهم تجارب العالم الثالث في التنمية الريفية، ندوة التنمية الريفية المتكاملة، الرباط، ١٩٨٣، المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، الخرطوم، ١٩٨٣.

وبالرغم من أن تلك الأهداف تنسجم بصورة عامة مع الأهداف التي حددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، إلا أن هناك تفاوتاً في التأكيد على أهداف معيّنة من قطر لآخر، وذلك وفقا للظروف الخاصة بكل قطر كما يتضح من الأمثلة التالية:

١- الامارات العربية المتحدة

تبلغ مساحة الامارات العربية المتحدة حوالي ٨٧ ألف كيلومتر مربع منها حوالي ١٠٠ ألف هكتار قابلة للزراعة و ٢٠٠ ألف هكتار صالحة للمراعي. وبسبب محدودية موارد المياه فإن المساحة الكلية المزروعة هي في حدود ٤٢ ألف هكتار. ويقدّر عدد السكان الريفيين بحوالي ٤٠ ألفا أو ما يوازي ٣ في المائة من مجموع سكان الامارات. وانطلاقا من مبدأ تقليل الاعتماد على النفط وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبخاصة الصناعات التحويلية والزراعة، فقد جاءت أهداف التنمية الريفية مرادفة لأهداف تنمية القطاع الزراعي في الامارات. وفي تقرير (١) حول التقدم في التنمية الريفية في دولة الامارات العربية المتحدة، حددت أهداف التنمية الريفية على النحو التالي:

(أ) توفير الحياة الكريمة للذين يعملون في حقل الانتاج الزراعي بشقّيه النباتي والحيواني؛
(ب) وقف الهجرة من الريف الى المدينة؛
(ج) محاربة التصحّر وتلطيف المناخ؛
(د) المساهمة في توفير الغذاء لأبناء الوطن والوافدين الى الدولة؛
(هـ) التوسّع الرأسي في الزراعة.

٢- البحريـــن

البحرين قُطْر صغير من حيث المساحة حيث لا تتعدى مساحته الأرضية ٦٩٣ كيلومتراً مربعاً. والقطاع الزراعي فيه صغير حيث لا تزيد فيه المساحة القابلة للزراعة عن ٦ في المائة من مجموع المساحة. وتقل مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي عن ٢ في المائة، كما أن العمالة الزراعية تشكّل حوالي ٢٫٣ في المائة من مجموع العمالة.

وبالرغم من أن البيانات الاحصائية تشير الى أن السكان الريفيين يمثّلون ١٩ في المائة من مجموع سكان البحرين إلا أن الدراسات تشير الى عدم وجود فوارق واضحة بين الريف والمدن حيث أن جميع التجمّعات المصنّفة كتجمّعات ريفية مزوّدة بالكهرباء ومياه الشرب وتتوفر فيها المدارس والمرافق الصحية. وانطلاقا من ذلك، فقد جاء البرنامج الانمائي للبحرين للفترة ١٩٨٢-١٩٨٧ شاملاً يتناول البنية التحتية والاجتماعية وقطاع الزراعة الذي حددت أهدافه بزيادة الانتاج الزراعي لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي والاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته في قطاع الزراعة وزيادة مشاركة السكان الزراعيين في العمالة الزراعية.

---

(١) وزارة الزراعة والثروة السمكية، تقرير عن مدى التقدم في التنمية الريفية في دولة الامارات العربية المتحدة، ١٩٨٠-١٩٩٠، الامارات العربية المتحدة، ١٩٩٠.

٣- المملكة العربية السعودية

تنطلق النظرة الى الريف في المملكة العربية السعودية من استراتيجية وطنية شاملة. وينظر الى التنمية الزراعية على أنها العامل الرئيس في التنمية الريفية حيث تهدف الى زيادة الانتاج الزراعي المحلي وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل وتحسين الميزان التجاري وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل. هذا على النطاق الوطني، أما على نطاق الريف فإن الأهداف هي رفع مستويات الدخل وتحسين المستوى المعيشي للسكان الريفيين المستقرين والرحّل وتحقيق توزيع متوازن للسكان والاسهام في الحد من هجرة الريفيين الى المدن، وكذلك ايجاد نوع من التوازن البيئي.

٤- عُمان

منذ بداية السبعينات تبنّت عُمان استراتيجية تنموية طويلة المدى تم في نطاقها تحديد أهداف خطط التنمية الخمسية الأربعة ومن أهمها مساسا مباشرا بالريف العُماني الأهداف التالية:

(أ) العمل على تنمية مصادر جديدة للدخل القومي تدعم الايرادات النفطية وتحل محلها في المستقبل؛

(ب) توزيع الاستثمارات على مختلف مناطق البلاد وسائر أهلها حتى يزول التفاوت في مستوى المعيشة بين مختلف المناطق مع ايلاء أولوية خاصة للمناطق الأقل تقدّما في الوقت الحاضر؛

(ج) دعم وتنمية المراكز السكانية القائمة وحمايتها من خطر الهجرات الجماعية الى المراكز الحضرية ذات الكثافة السكانية المرتفعة والمحافظة على البيئة؛

(د) الاهتمام بموارد المياه باعتبارها عنصرا حيويا ولازما لاستمرار النشاط الاقتصادي ونموّه؛

(هـ) الاهتمام بتنمية الموارد البشرية المحلية؛

(و) استكمال هياكل البنية الأساسية؛

(ز) استكمال مقوّمات اقتصاد وطني حرّ يرتكز على نشاط القطاع الخاص على أساس المافسة الحرّة.

ومع أن خطط التنمية المتعاقبة لم تتضمن برامج وسياسات محددة خاصة بالريف إلا أنه كان من أهداف الخطة الخمسية الرابعة للفترة ١٩٩١-١٩٩٥ «النهوض بالمجتمعات المحلية والقروية من خلال تنمية المجتمعات الريفية والصحراوية والتي تهدف الى توعية المواطنين ونشر وتوزيع الخدمات الأساسية بين

مختلف المناطق والولايات وتشجيع تطوير القدرات الانتاجية في تلك المناطق بهدف استغلال الموارد المتاحة وتوفير فرص العمل وتلافي الهجرات الداخلية الى مراكز التجمّعات السكانية الكثيفة[١].

٥- العراق

رغم عدم توفر وثيقة تحدد أهداف التنمية الريفية في العراق إلا أن هذه الأهداف يمكن استخلاصها من المفهوم السائد للتنمية الريفية. وقد أوضحت دراسة صدرت عن الاسكوا[٢] أن التنمية الريفية أعمّ وأشمل من التنمية الزراعية حيث تشمل التنمية الريفية النشاط الزراعي كنشاط اقتصادي رئيس كما تشمل أوجه التطوّر الأخرى من خدمات تعليمية وصحية وسكنية وماء صالح للشرب وكهرباء واتصالات. وتتمشى عناصر هذا المفهوم مع المفهوم السائد دولياً حول أهداف التنمية الريفية والاصلاح الزراعي ومحاربة الفقر والتي تتلخص في تحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع ثمار التنمية توزيعا عادلا وتحسين نوعية الحياة والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وإعداد الخطط التنموية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

٦- الأردن

تم تحديد أهداف التنمية الريفية في الأردن وفقا للمفهوم الذي تتبناه التنمية الريفية. ووفق هذا المفهوم، فإن برامج التنمية الريفية تشتمل على مشاريع لتطوير الزراعة بغرض زيادة الانتاج الزراعي وتحقيق النمو الاقتصادي وتطوير نوعية الحياة في الريف من خلال الاسكان الريفي وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاتصالات والطرق وتنويع الاقتصاد الريفي من خلال التصنيع والخدمات المساندة. ومن الأهداف المتوقع تحقيقها من وراء ذلك الحد من الهجرة من الأرياف الى المدن والتوزيع العادل للثروة والدخل داخل المجتمع الريفي وفي بقية الاقتصاد الوطني والمشاركة الشعبية لسكان الريف في عملية تخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية.

٧- الجمهورية العربية السورية

منذ بداية الستينات أولت الجمهورية العربية السورية اهتماما جديا للتنمية الريفية، وبالرغم من انه لم توضع أية خطة منفصلة للتنمية الريفية الا ان خطط التنمية المتعاقبة تضمنت أهدافا لها علاقة مباشرة بها ومن ضمنها:

(f) تحقيق تنمية سريعة وواسعة في القطاع الزراعي واعتبار التنمية في الريف وتطويره وتقليص الفوارق بينه وبين المدينة والحد من الهجرة الى المدن المهمة الأولى من مهام الخطط الاقتصادية و الاجتماعية؛

---

(١) الاسكوا: تقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية في سلطنة عُمان، الدروس المستفادة.

(٢) الاسكوا: التنمية الريفية في العراق: الدروس المستفادة، كانون أول/ديسمبر، ١٩٨٩.

(ب) تحقيق التوزيع الجغرافي الأمثل للمشروعات بين مختلف مناطق القطر بحيث تؤمن فـــرص العمل الملائمة للقوى العاملة الريفية وتحسين ظروف الريف المعيشية وتوفير الخدمات الأساسية؛

(ج) وضع خطة عملية لتوطين البدو والقضاء التام على البداوة كمظهر للتخلف الحضاري؛

(د) القضاء على الأمية في الريف؛

(هـ) نشر المراكز والوحدات الصحية في الريف؛

(و) تزويد التجمعات السكانية في الريف والحضر بشبكات الصرف الصحي؛

(ز) اقامة مراكز للإنعاش الريفي في المجالات الزراعية والثقافية والصحية والاجتماعيـــة والعمرانية؛

(ح) اقامة وحدات ارشادية لصناعة السجاد والبسط؛

(ط) العمل على العناية بالسكن الريفي وذلك تأميناً للسكن الصحي للمشتغلين في الريف؛

(ي) رفع نسبة المستفيدين من مياه الشرب في الريف؛

(ك) اقامة وتطوير المعاهد الثقافية الفلاحية لتلبية جميع المتطلبات الأساسية والاقتصاديـــة والاجتماعية للمجتمع الفلاحي[1].

٨- لبنـــــان

كان لبنان يطمح في تنمية شاملة ومتوازنة وانعكس ذلك في خطة خمسية غطت الفتـرة ١٩٦٤-١٩٦٨ الا ان هذه الخطة لم تُعتَمد. ولقيت خطة سداسية (١٩٧٢-١٩٧٧) المصير نفسه، حيث تعطلت حركـــة التنمية في غمار اضطرابات داخلية دامية وغزو اسرائيلي لأراضي لبنان واحتلال جزء منه. وفي السنـوات الأخيرة فإن الأهداف التنموية الرئيسة، هي إعادة البناء.

٩- مصـــــر

الأهداف النهائية والمباشر للتنمية الريفية في مصر هي الحد من الفقر والبطالة في الريف، وذلـك من خلال زيادة الانتاجية وخلـق فرص العمل والدخـل والتحسين المستمـر لتوزيـع الدخـل وانشاء البنيـــة

---

(١) محمد جلال مراد، تجربة الجمهورية العربية السورية في التنمية الريفية، ندوة التنميـــة الريفية الشاملة، الرباط ١٩٨٣. المعهد العربي للتخطيط بالكويت والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

التحتية اللازمة من طرق ووسائل نقل ومرافق ري وكهرباء وتطوير موارد المياه والأرض وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الحضرية الأخرى[(١)].

١٠- فلسطين

وقعت فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) تحت الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧، وجاء الاحتلال بأهداف متعارضة تماماً مع أهداف الفلسطينيين. ففي حين يعتبر الاسرائيليون فلسطين جزءاً من أرض إسرائيل التاريخية ويهدفون الى الحصول عليها بدون سكانها ويفرضون عليها سياسات التخلف التنموي عن طريق الاستيلاء على الموارد الأساسية من أرض ومياه وإقامة المستعمرات عليها وإحتواء الاقتصاد الفلسطيني من خلال سوقي العمل والبضائع والتحكم في مختلف أوجه الحياه السياسية والثقافية والاجتماعية، يقف الفلسطينيون في الجهة المقابلة صامدين على أرضهم وعاقدين العزم على الحفاظ على ذاتيتهم وعلى فك الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلي الذي هو أحد الأهداف الرئيسة للانتفاضة التي بدأت في نهاية عام ١٩٨٧.

١١- الجمهورية اليمنية

الجمهورية اليمنية قطر يغلب عليه الطابع الريفي إذ أن أربعة أخماس سكانه ريفيون، ومن هنا فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية هي في جوهرها تنمية ريفية.

ووضعت الحكومة أهدافاً للتنمية الشاملة منها:

(أ) تحقيق العدالة الاجتماعية القائمة على تكافؤ الفرص بين الجميع؛
(ب) تحقيق التكامل بين أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
(ج) اعتماد مبدأ ديمقراطية التنمية وتحقيق المشاركة الشعبية في عملية التخطيط والتنفيذ والرقابة.

أما أهداف التنمية الريفية كما حُددت في خطط التنمية الخمسية فهي:

(أ) زيادة الانتاج الزراعي ودخل المزارعين؛
(ب) تحسين المستوى الصحي والغذائي للأسر الريفية؛
(ج) تطوير خدمات النقل للمواطنين والسلع عن طريق شق وصيانة الطرقات الريفية[(١)].

---

(١) الاسكوا، تقييم سياسات ومشاريع التنمية الريفية في مصر، الدروس المستفادة. بغداد، ١٩٨٨.

يتضح مما سبق أن أقطار الاسكوا تنتهج أسلوب التخطيط لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ويأتي تخطيط التنمية الريفية في إطار ما تعده هذه الأقطار من خطط تنموية على شكل خطط قطاعية لتنمية الزراعة وكجزء من خطط انشاء البنية التحتية وتوسيعها وخطط التوسع في مرافق الخدمات الاجتماعية.

وقد تضمنت خطط التنمية في أقطار الاسكوا سياسات وإجراءات تنظيمية ومشاريع وبرامج لتنفيذ هذه الأهداف وكان لكل قطر تجربته في مجال التنمية الريفية. وسوف يتم التعرض لبعض هذه التجارب في الفصول اللاحقة.

الفصل الثالث

دور القطاع الزراعي في التنمية الريفية

تولي معظم الدول اهتماماً خاصاً لقطاع الزراعة في ضوء الدور الهام الذي يؤديه الاقتصاد الوطني وفي الريف والذي يتمثل فيما يلي:

- توفير فرص العمل والدخل للسكان الريفيين باعتباره النشاط الاقتصادي الرئيس في الريف؛
- توفير فائض الانتاج الزراعي كغذاء للسكان غير الزراعيين وإنتاج مواد أولية للصناعة؛
- استخدام العديد من السلع والخدمات الناشئة من القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- توفير رأس المال للقطاعات الأخرى من خلال الصادرات الزراعية والنظام الضريبي.

وسيتم في الأجزاء التالية التطرق الى أهمية القطاع الزراعي في اقتصادات أقطار الاسكوا والى عناصر التنمية الزراعية بما في ذلك الموارد الطبيعية ومدخلات الانتاج والتنظيمات الخاصة بالمزارعين والسياسات الزراعية الرئيسة والمشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي.

أولا- الأهمية النسبية للقطاع الزراعي

من المتعارف عليه ان توضح الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرين هما مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والعمالة.

وفي عام ١٩٨٩ تراوحت حصة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي بين ٧ر٠ في المائة في الكويت و ٨ر٢٥ في المائة في الجمهورية العربية السورية. وتشير البيانات الخاصة بتطور حصة قطاع الزراعة خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٩ الى ما يلي:

١- انه يمكن تصنيف أقطار المنطقة الى مجموعتين بالنسبة لاتجاه تطور الحصة:

(أ) مجموعة الأقطار ذات الحصة المتزايدة وتشمل الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وعُمان وقطر والكويت والجمهورية العربية السورية والعراق واليمن الجنوبي؛

(ب) مجموعة الأقطار ذات الحصة المتناقصة قليلاً أو الثابتة نسبياً وتشمل الأردن والبحرين ولبنان ومصر واليمن.

٢- ان زيادة الحصة وبخاصة في الدول النفطية جاءت نتيجة للسياسات التي طبقتها هذه الدول والتي استهدفت تقليل الاعتماد على النفط بتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى ومن ضمنها الزراعة.

أما بالنسبة للعمالة الزراعية في أقطار الاسكوا فبالرغم من زيادتها بالارقام المطلقة الا ان اهميتها النسبية تناقصت من ٤٠ في المائة عام ١٩٧٥ الى ٣٣ في المائة عام ١٩٩٠، وهذا الاتجاه واضح في

جميع أقطار الاسكوا دون استثناء. وتتراوح حصة العمالة الزراعية في مجموع العمالة بين ٢ في المائة في الكويت والبحرين و ٥٦ في المائة في اليمن وهي مرتفعة بشكل عام في مصر والمملكة العربية السعودية وعُمان (انظر الجدول ٥).

ثانيا- عوامل التنمية الزراعية

١- الارض الزراعية

تقدر المساحة الكلية لاقطار الاسكوا بحوالي ٤ر٨ ملايين كيلومتر مربع، وأكبر الأقطار من حيث المساحة هو المملكة العربية السعودية (٤٥ في المائة من مجموع مساحة أقطار الاسكوا) ثم مصر فاليمن فالعراق.

وفي عام ١٩٨٩ بلغ مجموع المساحات المزروعة حوالي ٢ر١٧ مليون هكتار، أي ما يشكل حوالي ٧ر٣ في المائة من مجموع المساحة الكلية لأقطار الاسكوا، وتتفاوت نسبة المساحة المزروعة الى المساحة الكلية من قُطرٍ الى آخر فترتفع الى حوالي ٣٠ في المائة في الجمهورية العربية السورية ولبنان وتنخفض الى أقل من ٦ر٠ في المائة في الكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة.

أما المساحات المروية فقد بلغ مجموعها خلال نفس السنة حوالي ٨ر٦ ملايين هكتار تمثل ٤ر١ في المائة من مجموع مساحة أقطار الاسكوا و ٤ر٣٩ في المائة من مجموع المساحة المزروعة، وتمثل المساحة المروية في مصر والعراق حوالي ٧٦ في المائة من مجموع المساحة المروية في أقطار الاسكوا.

وبلغ معدل حصة الفرد من المساحة المزروعة عام ١٩٨٩ حوالي ١٣٦٣ متراً مربعاً مع تفاوت كبير بين أقطار الاسكوا في هذا المعدل. وتتمتع سوريا بأعلى معدل حيث بلغت حصة الفرد ٤٣٩٢ متراً مربعاً يليها العراق بـ ٢٨٨٠ متراً مربعاً في حين ان الدول الخليجية ينخفض فيها المعدل بحكم معدلات سقوط الأمطار فيها ويصل الى أقل من ٥٠ متراً مربعاً للفرد في البحرين والكويت.

ونظراً لتذبذب سقوط الأمطار من سنة لأخرى فان معدل حصة الفرد من المساحة المزروعة الكلية يتغير تبعاً لذلك. اما معدل حصة الفرد من المساحة المزروعة المروية فهو أكثر استقراراً وقد بلغ هذا المعدل ٥٣٧ متراً مربعاً للفرد الواحد عام ١٩٨٩. ويصل هذا المعدل الى أعلى حد له في العراق (١٣٤٨ متراً مربعاً للفرد) وينخفض الى ١٠ أمتار مربعة للفرد في الكويت (انظر الجدول ٥).

٢- المياه

الماء عنصر أساسي للبقاء ومدخل هام في عملية التنمية في مختلف جوانبها الزراعية والصناعية والاجتماعية. ومن أبرز خصائص أقطار الاسكوا محدودية موارد المياه فيها حيث ان الجزء الأعظم منها مناطق جافة أو شبه جافة. ففي ثمانية من أقطار الاسكوا تزيد المساحة القاحلة الصحراوية أي التي يقل فيها معدل سقوط الأمطار السنوي عن ١٠٠ مليمتر عن ٨٠ في المائة من مساحة القطر وهي أقطار

شبه الجزيرة العربية اضافة الى مصر، بل ان هناك أربعة أقطار تشكل فيها المساحة الصحراوية ١٠٠ في المائة من مساحة القطر وهي الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت. أما في فلسطين ولبنان فان المساحة الصحراوية تشكل نسبة قليلة من مجموع مساحة كل منهما.

أما المنطقة الهامشية، أي التي يتراوح فيها معدل سقوط الأمطار بين ١٠٠ و ٢٥٠ مليمتر سنوياً فتتراوح نسبتها بين صفر في المائة في بعض الدول الخليجية و ٥٥ في المائة في الجمهورية العربية السورية والعراق. وتتضاءل المساحات التي يسقط فيها أكثر من ٤٠٠ مليمتر سنويا من الأمطار في معظم أقطار الاسكوا باستثناء لبنان حيث تبلغ النسبة فيها ٩٢ في المائة ثم فلسطين بنسبة ٣٣ في المائة.

وفي حين أن تساقط الامطار في العراق والجمهورية العربية السورية ولبنان والاردن وفلسطين ومصر وشمال المملكة العربية السعودية يتبع النظام الشتوي، أي مناخ البحر المتوسط، فإن تساقطها في جنوب غرب المملكة العربية السعودية واليمن وعُمان يتبع نظام الامطار الموسمية أي الربيعية الصيفية. وتقدر كميات مياه الامطار السنوية التي تسقط على اقطار الاسكوا بحوالي ٤٠٠ بليون متر مكعب يبلغ نصيب المملكة العربية السعودية منها ١٢٤ بليون والعراق ٩٧ بليون. وفي البحرين لا تتجاوز كميات الامطار السنوية ٤٠ مليون متر مكعب (أنظر الجدول ٧).

ونظراً لطبيعة المناخ في أقطار الاسكوا، فان الجزء الأكبر من مياه الامطار يفقد بالتبخر كما يفقد جزء آخر بالجريان في الأودية المؤدية الى البحار، أما الجزء المتبقي فيظهر على شكل مياه سطحية جارية أو ينابيع أو يغذي مخزون المياه الجوفية.

وتتألف موارد المياه بصورة عامة من موارد تقليدية تشمل المياه السطحية وموارد غير تقليدية تشمل المياه المحلاّه سواء من البحر أو المياه الجوفية المالحة والمياه المعالجة من شبكات المجاري.

وفي عام ١٩٨٥ قدرت موارد المياه التقليدية المتاحة للري والصناعة والاستخدامات المنزلية بحوالي ١٥١٫٢ بليون متر مكعب وموارد المياه غير التقليدية بحوالي ٣٫٦ بلايين متر مكعب. وبذلك يصبح مجموع الموارد المائية المتاحة حوالي ١٥٤ بليون متر مكعب. وفي نفس العام قدر مجموع الاستعمالات من المياه بحوالي ١٢٥ بليون متر مكعب مما يشير الى وجود فائض يزيد عن ٢٠ بليون متر مكعب. لكن ذلك لا يعني أن هناك توازناً بين موارد المياه والطلب عليها في أقطار الاسكوا حيث أن معظم الفائض موجود في الجمهورية العربية السورية ولبنان في حين أن معظم الاقطار الأخرى يفوق الطلب على المياه فيها الموارد المتاحة منها فعلاً وتواجه عجزاً متزايداً في المياه نتيجة لزيادة السكان والنمو الاقتصادي وتزايد الطلب على المياه بوتيرة أعلى من وتيرة تطوير الموارد.

وتشكل المياه السطحية المورد الرئيس للمياه في أقطار الاسكوا الشمالية حيث تجري أنهار رئيسة منها دجلة والفرات والعاصي والليطاني والحاصباني والاردن في العراق والجمهورية العربية السورية ولبنان وفلسطين ونهر النيل في مصر. كما أن المياه الجوفية تشكل مصدراً هاماً وبخاصة في الاردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر.

أما في أقطار الاسكوا الجنوبية فالمياه السطحية محدودة وتقتصر غالباً على مياه الفيضانات غير المنتظمة. ومن هنا فإنها تعتمد على المياه الجوفية والمياه المحلاّة والمياه المعالجة كموارد رئيسة للمياه. وتقدر كميات المياه المحلاة في دول الخليج بحوالي ٩٥٣ مليون متر مكعب سنويا ينتج أكثر من نصفها في المملكة العربية السعودية والباقي في الكويت وقطر والبحرين وعُمان (الجدول ٨).

ثالثاً- البرامج والسياسات الزراعية

تضمنت الخطط التنموية التي طبقتها اقطار الاسكوا عدداً من البرامج والسياسات الزراعية لا تتّسع هذه الورقة للتطرق اليها جميعا. ولذلك فسوف نقتصر على عرض بعض النماذج ذات الدلالة.

ألف- تطوير الموارد

كان أحد الأهداف الرئيسة لتنمية القطاع الزراعي في اقطار الاسكوا زيادة الانتاج الزراعي بشقّيه النباتي والحيواني. ولتحقيق ذلك، كان لا بد من وضع البرامج للتوسع الأفقي والرأسي وفي هذا المجال تم تنفيذ مشاريع في المجالات التالية:

(أ) تطوير موارد المياه وذلك من خلال إنشاء السدود لخزن المياه السطحية وإنشاء شبكات الري وحفر الآبار الجوفية وانشاء محطات تحلية المياه وذلك بهدف تأمين المياه للري والأغراض الصناعية والمنزلية.

ولترشيد استعمالات المياه وزيادة كفاءة استخدامها فقد تم إدخال النظم الحديثة في الري بالرشاشات والتنقيط كما تم تنفيذ العديد من المشروعات لمعالجة المياه العادمة واستخدام المياه المعالجة في ري المحاصيل العلفية والاشجار؛

(ب) استصلاح الأراضي وريّها في المناطق المروية وزراعتها بالاشجار لحفظ التربة وزيادة الانتاج النباتي في نفس الوقت في الاراضي البعلية.

باء- الاصلاح الزراعي

مارست بعض الدول في منطقة الاسكوا تجربة الاصلاح الزراعي منذ منتصف هذا القرن. وقد بدأت التجربة في مصر ثم امتدت الى الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن الجنوبي. وكان الهدف الرئيس هو القضاء على الاقطاع وتحقيق العدالة في توزيع الاصول المنتجة، أي الارض، ونظراً لتناقص معدل حجم الحيازة الزراعية وصعوبة إدخال التكنولوجيا وتحقيق وفورات الحجم نتيجة لذلك فقد تم تنظيم المزارعين المنتفعين بالاصلاح الزراعي في جمعيات تعاونية لتوفير مدخلات الانتاج لهم بما في ذلك القروض الزراعية وتنظيم تسويق حاصلاتهم الزراعية. وبرز الى جانب هذا النمط الايديولوجي من الاصلاح الزراعي نمط آخر نشأ في ظل نظام الاقتصاد الحر. ومثال ذلك الاصلاح الزراعي في وادي الاردن الذي

اعتمد أساساً على مزارع عائلية والذي تم بموجبه تحديد مساحة الحيازة بحيث توفر فرص العمالة الكاملة والدخل المناسب للعائلة. وفي المقابل فقد فرض على المزارع المنتفع بالبرنامج الانضمام الى اتحاد مزارعي وادي الاردن. أما في الدول النفطية كالمملكة العربية السعودية مثلاً فان الدولة تقوم باستصلاح الاراضي وتوزيعها مجاناً على المزارعين من خلال «نظام توزيع الاراضي البور». وفي السنوات الاخيرة برز توجّه في العديد من أقطار الاسكوا، كمصر والعراق والجمهورية العربية السورية والاردن والمملكة العربية السعودية، نحو تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الواسع في مجال الزراعة والصناعات المرتبطة بها من خلال شركات كبرى بل ان بعض الاقطار قد باع شركات القطاع العام لشركات وأفراد من القطاع الخاص.

جيم- السياسات السعرية

كان النمط الغالب في معظم دول الاسكوا عدم إعطاء الفرصة لآلة السوق لتحديد الاسعار وإعطاء المؤشرات للمنتجين والمستهلكين للتصرف وفقاً لذلك، وقد طبقت سياسات سعرية كانت ترمي الى تحقيق عدد من الأهداف منها حماية المستهلك وتوفير حوافز للمنتجين.

وفي دول الخليج يحظى القطاع الزراعي بدعم واسع يتمثل في دعم تكاليف مدخلات الانتاج الزراعي ودعم أسعار المنتجات الزراعية.

وفي ظل برامج التكيف والتصحيح الاقتصادي فان الاتجاه العام هو إلغاء الدعم أو تخفيضه.

دال- التنظيم المؤسسي

إن أحد العوامل الهامة في التنمية الزراعية هو إنشاء الهياكل المؤسسية من وزارات وسلطات ومؤسسات عامة وتنظيمات خاصة بالمزارعين. ففي كل قطر هناك وزارة للزراعة وقد يكون بجانبها وزارة للاصلاح الزراعي. وهناك مؤسسات للاقراض الزراعي والتسويق واتحادات للمزارعين وجمعيات واتحادات تعاونية. ويعتمد نجاح هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الزراعية على كفاءتها في أداء المهام المناطة بها وعلى التنسيق الفعّال بين مختلف المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.

هاء- التكنولوجيا الزراعية

ان أحد المؤشرات الرئيسة للتنمية الزراعية هو زيادة انتاجية العمل والارض ورأس المال. وفي معظم أقطار الاسكوا أسست الجامعات وكليات الزراعة لتخريج الكوادر المدربة في مختلف التخصصات الزراعية اضافة الى الخريجين من الجامعات الأجنبية. وأنشئت في كل أقطار الاسكوا محطات للأبحاث الزراعية ودوائر للإرشاد الزراعي وذلك بهدف اجراء الدراسات والابحاث وتعميم نتائجها على المزارعين.

ونتيجة لذلك حصل تقدم كبير في استعمال التكنولوجيا الحديثة في الزراعة مثل البذور والأسمدة ومواد الوقاية والآلات الزراعية ونظم الري الحديثة والزراعة المحمية مما أسهم في زيادة الانتاجية بوجه عام.

رابعا- بعض التجارب القطرية

تنوعت التجارب التنموية في مجال تطوير موارد الارض والمياه وتنظيم استغلالها وفقاً للظروف الخاصة بكل قطر وكذلك تبعاً للنظام الاقتصادي السائد فيها. وفي الآونة الأخيرة برزت اتجاهات تنموية جديدة في عد من أقطار الاسكوا منها برامج التعديل الاقتصادي التي تهدف إلى التقليل من التدخل الحكومي وتشجيع القطاع الخاص بوجه عام وتشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة بهدف رفع معدّلات الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الاستراتيجية وتعديل السياسات السعرية الزراعية وتحسين توفير المدخلات الزراعية ومن ضمنها الاقراض.

وسنعرض في الاجزاء التالية بعض النماذج من البرامج والسياسات الزراعية لبعض الدول وانعكاساتها على التنمية الريفية فيها.

ألف- تجربة مصر

لمصر تجربة عريضة في مجال الزراعة المروية. وبالرغم من تضاؤل الأهمية النسبية لقطاع الزراعة بمرور الزمن إلاّ أنه لايزال يسهم بحوالي خُمس الناتج المحلي الاجمالي ويستوعب ٤٥ في المائة من العمالة. وله دور واسع في إنتاج السلع الغذائية للسكان وتوفير المدخلات للانتاج الصناعي. وقبل منتصف هذا القرن كان نظام الاقطاع سائداً في الريف المصري حيث كانت هناك طبقة من ملاّك الأراضي الكبار وطبقة أخرى من المزارعين بالايجار والعمال الزراعيين. ومن هنا فقد كان نمط توزيع الاصول المنتجة والدخل يبرز حالة من الثراء الفاحش الى جانب الفقر المدقع في الريف المصري.

وفي منتصف هذا القرن حدثت تطورات كبيرة في القطاع الزراعي بشكل خاص وفي الريف بشكل عام وذلك نتيجة للبرامج والسياسات والمشاريع التي نفذت في مصر منذ ذلك التاريخ ومن أبرزها ما يلي:

١- الاصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي

صدر قانون الاصلاح الزراعي في الأشهر الأولى التي أعقبت الثورة المصرية في عام ١٩٥٢، وركز بصفة أساسية على تحديد سقف لمساحة الملكية الزراعية الفردية والعائلية وتوزيع الفائض على الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً. وفي وجه تزايد عدد السكان ومحدودية الارض الزراعية وانخفاض حصة الفرد من المساحة المزروعة فقد كان التوسع الأفقي باستصلاح الاراضي الحدية هو البرنامج الثاني المكمّل للاصلاح الزراعي. وقد بدأ هذا البرنامج في عام ١٩٥٣ فيما سمي بمديرية التحرير ثم امتد الى البحيرة والفيوم والوادي الجديد ومناطق ريفية أخرى في مصر. وبلغ مجموع الأراضي المصادرة حتى عام ١٩٦٧ حوالي

٩٣٠ ألف فدان تم توزيع حوالي ٧٥٥ ألف فدان منها على الفلاحين بمعدل ٢-٥ فدادين للعائلة الواحدة. وبعد ثلاثين عاما من تنفيذ الاصلاح الزراعي أظهر نمط توزيع الاراضي اختفاء المزارعين الكبار الذين كانوا يملكون أكثر من ٢٠٠ فدان وتضاؤل عدد الذين يملكون حيازات تبلغ مساحتها ١٠٠ فدان وزيادة عدد المزارعين الصغار الذين يملكون حيازات تقل عن ٥ فدادين وهم يشكلون حوالي ٩٥ في المائة من مجموع المالكين وارتفعت حصتهم في ملكية الأرض الزراعية من ٣٥ في المائة عام ١٩٥٢ الى ٥٣ في المائة عام ١٩٨٣.

أما برنامج استصلاح الاراضي الذي بدأ عام ١٩٨٣ فقد كان يشتمل على ثلاثة عناصر أساسية هي:

(أ) الاعمال الهندسية كشق الطرق وتمديد شبكات الكهرباء وإنشاء قنوات الري والصرف ومعالجة التربة؛

(ب) زراعة الارض وزيادة انتاجيتها إلى الحد الذي يتساوى فيه العائد الحدي لها مع تكاليف الانتاج؛

(ج) إنشاء القرى النموذجية.

ومرّ برنامج استصلاح الاراضي بفترات من الانجاز السريع والتعثر منذ عام ١٩٥٢ متأثراً بالظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية التي مرّت بها مصر حيث خاضت ثلاث حروب أثرت بشكل أو بآخر على برنامج الاستصلاح.

وحتى عام ١٩٨٦ بلغ مجموع المساحة المستصلحة ١ر٢ مليون فدان قام القطاع العام وبخاصة المؤسسات العامة لتعمير الصحارى واستصلاح الاراضي والمشروعات الزراعية باستصلاح الجزء الأكبر منها.

وبعد عام ١٩٧٣ حدث تحوّل في سياسة استصلاح الأراضي فبدلاً من قيام مؤسسات القطاع العام بالاستصلاح وتوزيعها على المزارعين الذين لا يملكون أرضاً أصبح التوجه هو نحو زيادة الانتاج الزراعي والدخل القومي والايرادات الحكومية والعملات الأجنبية[(١)]، أي أن التأكيد أصبح منصباً على النمو على حساب الهدف الاصلي وهو عدالة توزيع الاصول المنتجة. وفي هذه المرحلة، أصبح دور القطاع العام هو إنشاء البنية التحتية الاساسية وتوفير القروض للمؤسسات العامة والخاصة لاستصلاح الاراضي واستغلالها.

وبلغ مجموع الاراضي المستصلحة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٦ حوالي ٣٠٠ ألف فدان كان نصيب شركات الاستصلاح منها ٥٣ في المائة والتعاونيات والافراد ٢٢ في المائة في حين ان نصيب مؤسسات القطاع العام بلغ ٩ في المائة من مجموع الاراضي المستصلحة.

---

(١) الاسكوا، تقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية في مصر: الدروس المستفادة. بغداد ١٩٨٨.

وضمن برامج الاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي وإنشاء المجتمعات الجديدة يمكن الاشارة الى بعض مشاريع التنمية المتكاملة والتنمية الاقليمية في إطار تنمية الريف المصري.

٢- مشروع التوطين والتنمية الريفية للمنطقة الساحلية الشمالية

شمل هذا المشروع المنطقة الساحلية غرب الاسكندرية وحتى الحدود الليبية بطول ٤٥٠ كيلومترا وبعمق ٢٥ كيلومتراً من الساحل ومساحة كلية قدرها ١٢ر٥ ألف كيلو متر مربع. وبلغ عدد سكان المنطقة ٢٠٨ آلاف نسمة عام ١٩٨٢ يعيشون في ٤٨ قرية ومعظمهم من البدو. ويتراوح معدّل سقوط الامطار في المنطقة بين ١٠٠ و ٢٥٠ مليمتراً سنوياً. ومن أبرز عناصر المشروع ما يلي:

(أ) تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تطوير الزراعة بشقيّها النباتي والحيواني وكذلك تطوير السياحة والصناعة ضمن إطار تنويع مصادر الدخل والعمل؛

(ب) تحقيق المشاركة الشعبية في عملية التنمية وذلك من خلال التعاونيات التي أنشئت لمختلف الاغراض؛

(ج) تحسين نوعية الحياة من خلال توفير مياه الشرب والمرافق الصحية والتعليمية والخدمات الأخرى.

وقد كان للمشروع إنجازات تنموية منها تطوير المراعي وتنظيمها وإنشاء مزارع متكاملة للدواجن وتطوير زراعة الشعير والتوسع في زراعة الزيتون وإنشاء الصناعات الزراعية وصناعة السجاد. ومن الآثار البارزة للمشروع التغيير الجذري في نظام حيازة الارض من نظام قبلي تقليدي الى نظام الملكية الفردية وتطوير نظام العمل الجماعي في إنجاز العديد من الاعمال التنموية.

٣- مشروع النهضة للتنمية الريفية المتكاملة

يعد هذا المشروع من مشاريع استصلاح الاراضي الجديدة في منطقة بمساحة ٣٥٠٠ كيلومتر مربع تقع الى الجنوب الغربي من الاسكندرية. وقد تم استصلاح ١٣ر٨ ألف فدان بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٥. وبلغ عدد المنتفعين من المشروع ٢٤٥٠ مزارعاً صغيراً بواقع ٤-٥ فدادين للحائز و ٢٤١ مهندساً زراعياً بحيازة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ فدان للمهندس الواحد. وقد تم اختيار المستوطنين على أسس محددة بهدف الاقامة الدائمة في أرض المشروع. كما أن اختيار المهندسين تم على أساس قيامهم بإدخال التقنيات الحديثة في الانتاج النباتي والحيواني الى أرض المشروع، أي إدخال التكنولوجيا وتوطينها.

وقد شمل هذا المشروع، شأنه في ذلك شأن أي مشروع للتنمية المتكاملة، تطوير عناصر الانتاج الرئيسة مثل قنوات الري والصرف والارشاد الزراعي والميكنة والبناء المؤسسي المتمثل في إنشاء التعاونيات بهدف توفير مدخلات الانتاج والاقراض والتسويق وتكامل الانتاج الحيواني مع الانتاج النباتي، علاوة على توفير الخدمات الاجتماعية مثل الاسكان والصحة والتعليم.

وقد أسهم توفير مدخلات الانتاج مع نقل التكنولوجيا وتعميمها والمشاركة في اتخاذ القرارات والعمليات التنفيذية في ايجاد نموذج مناسب للتنمية الريفية. وأحد المؤشرات على نجاح المشروع زيادة الدخل الصافي للمستوطنين بحوالي ستة أضعاف في خلال خمس سنوات.

٤- تنمية سيناء(١)

تبلغ مساحة سيناء حوالي ٦١ ألف كيلو متر مربع وتعتبر من المناطق المتخلفة نسبياً في مصر حيث أنها لم تنل الاهتمام التنموي الكافي. وسيناء ذات موقع استراتيجي وتتوفر فيها فرص للتنمية في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات الدولية بحكم موقعها. وقد نالت سيناء اهتماماً أكبر منذ عام ١٩٧٩ وأعدت دراسات لتطويرها اقليمياً وقطاعياً فقسمت الى خمس مناطق تنموية لكل منها أنشطة اقتصادية رئيسة على النحو التالي:

المنطقة الشمالية الغربية: زراعة وصناعة
المنطقة الشمالية الشرقية: زراعة متطورة وصناعات زراعية وسياحية
منطقة الهضاب: برامج تنمية ريفية
المنطقة الجنوبية الغربية: أنشطة بترولية وصناعات وسياحة وزراعة مروية
المنطقة الجنوبية الشرقية: سياحة وتجارة وصناعات خفيفة.

إن الاستراتيجية العامة لتنمية سيناء هي جعلها منطقة جذب للسكان من خلال فرص العمل والدخل وتخفيف الضغط السكاني على المواقع السكانية الحالية وتكاملها بصورة فاعلة مع بقية اجزاء مصر وذلك من خلال ايصال مياه نهر النيل ومياه الصرف في الدلتا إليها وأخيراً تهيئتها لأداء دور أكبر في العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة.

وقد تضمّن برنامج الاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي في مصر حزمة من الاجراءات التنظيمية والسياسات من أبرزها ما يلي:

١- إنشاء عدد من الوزارات والمؤسسات العامة التي كلفت بمهام تطوير موارد المياه والاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي.

٢- تأسيس الجمعيات التعاونية للمزارعين الصغار الذين تقل حيازاتهم عن ٥ فدادين وإنيط بهذه الجمعيات القيام بالمهام التالية:

(أ) توفير مدخلات الانتاج الزراعي من بذور وأسمدة وخدمات الالات الزراعية والإشراف على تقديم القروض؛

---

(١) وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة واستصلاح الاراضي. دراسات تنمية سيناء. المرحلة الأولى. استراتيجية الاستيطان. المجلد الاول ١٩٨٥.

(ب) الإشراف على تطبيق نمط محصولي ودورة زراعية محددة من قِبَل الدولة؛
(ج) تقديم التسهيلات لتسويق الانتاج الزراعي؛
(د) تقديم كميات محددة من المحاصيل المختلفة للحكومة؛
(هـ) استرداد القروض الممنوحة للمزارعين.

وكانت العضوية في الجمعيات التعاونية إجبارية بعكس ما تنص عليه المبادئ التعاونية. وكان الهدف من ذلك تجميع الحيازات الصغيرة وتحقيق وفورات الحجم والسيطرة على النمط الزراعي وفرض ضريبة ضمنية على القطاع الزراعي من خلال التوريد الاجباري لكميات محددة من المحاصيل للحكومة بأسعار محددة وفرض سياسات سعرية تمثل أسعاراً نسبية في غير صالح السلع الزراعية والمزارعين.

٣- توفير الاقراض المؤسسي من خلال بنك التسليف الزراعي وبنك التعاون الزراعي الذي بدأ منذ عام ١٩٥٩ بإنشاء بنوك قروية تهدف الى تدعيم الحركة التعاونية الزراعية وتشجيع انشاء جمعيات متخصصة للتسويق والصناعات الزراعية والريفية. وخلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٦ برز توجّه نحو تطبيق الادارة المحلية وتحويل فروع بنك التسليف الزراعي الى مؤسسات إقراض اقليمية مرتبطة بالادارة المحلية. لكن ذلك لم يكن له تأثير واضح على القطاع الزراعي حيث لم يتم تقديم حزمة متكاملة من الاقراض ومدخلات الانتاج وخدمات الارشاد المبنية على أبحاث تطبيقية والتسويق. وبعد عام ١٩٧٦ أدخلت تغييرات مؤسسية على هيكل الاقراض المؤسسي تمثلت في انشاء البنك الرئيس للتنمية والتسليف الزراعي وفروعه على مستوى القرية الكبيرة، التي أنيط بها مهام تقديم الخدمات المصرفية للتعاونيات والافراد والمؤسسات والمشاريع الريفية. وللوصول الى صغار المزارعين تم انشاء صندوق لتقديم قروض مؤسسية لهم من خلال البنك الرئيس لتشجيعهم على تبنّي التقنيات الحديثة وتوفير مدخلات الانتاج لهم وتمكينهم من بناء المخازن اللازمة للعملية الزراعية. وقد تميز هذا الصندوق بالكفاءة والخلو من التعقيدات الروتينية مما ساهم في انشاء مشاريع زراعية في مجالات الانتاج الحيواني والدواجن والانتاج النباتي والآلات الزراعية. وأسهم هذا المشروع في رفع انتاجية عدد من المحاصيل بنسب تتراوح بين ٤٣ في المائة بالنسبة للأرز و ٢٥٠ في المائة بالنسبة للبندورة.

٤- السياسات السعرية: شملت السياسات السعرية عدة جوانب أهمها ما يلي:

(أ) دعم السلع الغذائية والتحكم في منافذ توزيعها. وشملت هذه السلع الدقيق والخبز والسكر والارز والزيت والشاي والفول والعدس واللحوم والدواجن المجمدة المستوردة؛

(ب) دعم مدخلات الانتاج الزراعي من بذور وأدوية وأسمدة وأعلاف وخدمات الآلات الزراعية وغيرها، ومنها توفير مياه الري بالمجان؛

(ج) إجبار المزارعين على توريد كميات محددة من المحاصيل الزراعية بأسعار مخفضة.

وكانت حصيلة ذلك سلسلة طويلة من التشوّهات السعرية التي عطلت ميكانيكية السوق وأعطت مؤشرات خاطئة لتخصيص الموارد وأدت في نهاية المطاف الى دعم تحقيق الاهداف التي وضعت من أجلها السياسات السعرية مثل تحقيق العدالة في توزيع الدخل وزيادة الانتاج الزراعي باتجاه تحقيق قدر أكبر

من الاكتفاء الذاتي. وقد أدى المعدل المرتفع لنمو السكان وزيادة الطلب على السلع الغذائية وعدم زيادة الانتاج المحلي زيادة موازية الى اتساع الفجوة الغذائية مما أدى الى زيادة الاعتماد على الاستيراد. ومع انخفاض سعر الجنيه وارتفاع السعر العالمي للمواد الغذائية، فقد ارتفع مقدار الدعم من حوالي ٤٦ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى حوالي ١٨١٥ مليون جنيه عام ١٩٨٥.

وقد أدت هذه الاوضاع الى اعتماد سياسات واجراءات تنظيمية شملت جوانب أساسية في الانتاج والتسويق الزراعي ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

١- إلغاء التوريد الاجباري لمعظم المحاصيل الزراعية ما عدا القطن وقصب السكر ونصف محصول الارز.

٢- تخفيض الدعم المخصص للأعلاف والسماح باستيراد اللحوم الحمراء دون قيود وتخفيض الدعم المخصص لمدخلات الانتاج.

٣- التخلي عن سياسة تحديد الاسعار وبالتالي تخفيض الضريبة الضمنية المفروضة على السلع الزراعية من خلال تحديد أسعار منخفضة لها. وقدر البنك الدولي ان حجم هذه الضريبة الضمنية قد انخفض من ٥ر٥ بلايين جنيه عام ١٩٨٥ الى بليون جنيه فقط عام ١٩٩١[(١)].

٤- تحديد دور جديد للقطاع العام ليتناسب مع البنية الاقتصادية الاصلاحية الجديدة. وتمثل هذا الدور في خلق البيئة المناسبة للقطاع الخاص وذلك من خلال مهام التنظيم والتنسيق وتوفير الحوافز المناسبة. وبالنسبة للريف، فان ذلك يشمل التطوير التكنولوجي من خلال البحث والارشاد وتوفير مدخلات الانتاج بسهولة وتوقيت وشروط مناسبة وايجاد نظام مناسب ذي كفاءة عالية للتسويق، بما في ذلك انشاء البنية التحتية للتصنيع وإزالة العقبات التي تقف في وجه التوسع في التصدير وتوفير الاقراض بالكميات والشروط المناسبة لمختلف الاغراض.

وتمشياً مع هذا الدور، فقد قطعت الحكومة شوطاً بعيداً في دعم القطاع الخاص حيث قامت ببيع مساحات كبيرة من الاراضي المستصلحة وأراضي الحكومة الزراعية والصحراوية وكذلك تأجير المزارع السمكية الى القطاع الخاص مع الاهتمام بصورة خاصة بخريجي الجامعات والمؤسسات.

باء- <u>تجربة العراق</u>[(١)]

تتوفر لدى العراق موارد مائية وأرضية كبيرة حيث بلغت المساحة الكلية حوالي ٥ر٥ ملايين هكتار منها ٦ر٢ مليون هكتار مروية عام ١٩٨٩.

---

(١) World Bank, Arab Republic of Egypt. Agricultural Strategy for the 1990s, December 1992.

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. التنمية الريفية في العراق، الدروس المستفادة ١٩٨٩.

والوضع الزراعي القائم حالياً هو نتيجة جهود متراكمة بذلت خلال هذا القرن. فمنذ بداية الثلاثينات تركزت الجهود على انشاء قنوات الري وبناء السدود للسيطرة على فيضانات نهري دجلة والفرات وانشاء السدود المائية. وفي الوقت نفسه حصلت تطورات هامة في أنماط حيازة الاراضي وكذلك في استصلاح الاراضي الزراعية.

ويمكن تلخيص أهم السياسات والبرامج والاجراءات التنظيمية على النحو التالي:

١- <u>الاصلاح الزراعي</u>

كان نظام الحيازة الزراعية في العراق مبنياً على أساس القانون العثماني لعام ١٨٥٨. وبموجب ذلك فإن ملكية الارض، أي «حق الرقبة» كان يعود للدولة في حين كان من الممكن منح «حق التصرف» للأفراد.

وقد صدرت منذ عام ١٩٣٢ عدة قوانين لتنظيم الملكية أدت الى نقل ملكية الاراضي الى الافراد وظهور طبقة من كبار الملاكين من شيوخ العشائر في حين ظلت الغالبية العظمى من المزارعين محرومة من ملكية الارض الزراعية مما ساعد على انتشار نظام الزراعة بالمشاركة.

وللتقليل من التفاوت الكبير في الملكية الزراعية والحد من آثاره الاقتصادية والاجتماعية فقد أصدرت الحكومة قانون إعمار واستثمار الاراضي الاميرية لعام ١٩٥١ الذي استهدف خلق طبقة من المزارعين المستقلين عن طريق توزيع الاراضي الاميرية عليهم بمساحات تتراوح بين ٢٠ و ٥٠ دونماً. وحتى عام ١٩٥٨ بلغ عدد المنتفعين من هذا البرنامج ٢٠ ألف عائلة فلاحية.

وكان من أبرز المشاريع التي نفذت مشروعا الدجيلة والمسيّب الكبير في وسط وجنوب العراق، إلا أن إهمال انشاء شبكات صرف المياه أدى الى تراكم الاملاح وتدهور انتاجية الارض وصلاحيتها للزراعة.

وبعد قيام الثورة عام ١٩٥٨، وضعت عدة قوانين للاصلاح الزراعي صدر أولها عام ١٩٥٨ وكان يهدف الى ما يلي:

- الغاء النظام شبه الاقطاعي؛
- إعادة توزيع الملكية الزراعية لصالح الفلاحين وصغار المزارعين وإعادة النظر في علاقات الانتاج؛
- زيادة الانتاج الزراعي؛
- تشجيع التعاون الزراعي.

وحتى عام ١٩٧٠ تم الاستيلاء على حوالي ٦ر٩ ملايين دونم من ٢٣٤٢ ملاكا كبيرا وتم توزيع حوالي ٣ ملايين دونم من هذه الاراضي والاراضي الأميرية على ٦٢ ألف مستفيد.

وفي الوقت نفسه قام جهاز الاصلاح الزراعي بتأجير الأراضي الأميرية والمستولى عليها والبالغة ٧ ملايين دونم الى حوالي ٢٢٤ ألف متعاقد.

٢- التنمية الشمولية

بعد عام ١٩٦٨ أخذت التنمية في العراق طابع الشمول. وشملت في مجال التنمية الريفية الجوانب التالية:

(أ) التوسع والشمول في تطوير موارد المياه والارض كأساس لتطوير القطاع الزراعي؛

(ب) إعادة النظر في تنظيم الملكية الزراعية وعلاقات الانتاج؛

(ج) التوسع في تقديم الخدمات المساندة للانتاج الزراعي؛

(د) التوسع في تقديم الخدمات التعليمية والصحية وتجهيز الريف بشبكة الكهرباء والمياه الصالحة للشرب وتحسين ظروف المعيشة.

وضمن هذا الاطار تم وضع الخطط للاصلاح المتكامل لحوالي ٦ر٧ ملايين دونم منها استصلاح تربة لحوالي ٢ر٢ مليون دونم أنجز منها ١ر٧ مليون دونم عام ١٩٨٩. وبرز في هذه المرحلة توجه نحو تكوين ادارة مستقلة لكل مشروع زراعي كبير من ضمن مهامها تشييد القرى العصرية وتوفير الخدمات العامة في منطقة المشروع. كما برز توجه نحو بناء قطاع اشتراكي وذلك بتأسيس المؤسسة العامة للتنمية الزراعية لتشرف على المؤسسات التابعة للقطاع العام مثل شركات الدواجن وشركة الانتاج الحيواني والشركة العامة للانتاج الزراعي والشركة العامة للاسماك. إلا أن العديد من هذه المؤسسات ألغيت عام ١٩٨٧ أو تم بيعها للقطاع الخاص.

ومن أبرز التوجهات خلال الثمانينات التوجه نحو دعم القطاع الخاص حيث أعطيت الشركات والافراد حق استغلال الاراضي المملوكة للدولة بطريق الايجار ضمن شروط حددتها الدولة. وكان الهدف انشاء المزارع الكبيرة للاستفادة من وفورات الحجم. وبلغ مجموع مساحة الأراضي المؤجرة للقطاع الخاص حوالي مليوني دونم لحوالي ٥ آلاف مستأجر.

٣- السياسات السعرية والتسويقية

تمثلت السياسات التسويقية والسعرية في السيطرة على منافذ التوزيع وتحديد الاسعار لتحقيق أهداف متعددة منها حماية المستهلك وبناء مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الهامة. ولتحقيق هذه

الأهداف تم إنشاء بنية تسويقية واسعة شملت المخازن والمخازن المبردة وانتاج العبوات وبيع سيارات النقل بأسعار مخفضة وتحسين شبكة الطرق وانشاء المؤسسات. وكان الدعم أحد مكونات السياسة السعرية وتمثل في ما يلي:

(أ) دعم أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية المستوردة والمنتجة محليا؛

(ب) دعم المدخلات الانتاجية الزراعية والسلع الوسيطة في قطاعات التشييد والبناء والنقل؛

(ج) دعم متمثل في سعر الصرف ومستوى الضريبة وهو مقدم للقطاع الخاص العامل في مجال استيراد بعض انواع السلع الوسيطة والاستهلاكية؛

(د) دعم بعض انواع السلع المعمرة والوسيطة مثل السجاد ومواد البناء.

٤- الاقراض الزراعي

يعتبر المصرف الزراعي التعاوني المصدر الرئيس للاقراض المؤسسي حيث بلغ معدل القروض التي قدمها خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٧ حوالي ٦٢ر٤ مليون دينار منها ٦٢ في المائة قروض فردية و ٣٠ في المائة قروض تعاونية و ٨ في المائة قروض للمؤسسات. أما الاغراض فتشمل الثروة الحيوانية والآلات الزراعية والتجهيزات الزراعية وتطوير البساتين والتسويق الزراعي.

٥- تطوير الثروة الحيوانية

تمثلت خطط تطوير الثروة الحيوانية في انشاء محطات لتربية الحيوانات بلغ عددها ١٩ محطة عام ١٩٨١ ومهمتها انتاج السلالات المحسنة من الابقار والاغنام وكذلك انتاج فروج اللحم والدجاج البياض من السلالات الأجنبية وتعميمها من خلال التعاونيات والمربين الآخرين. وبالاضافة الى ذلك فقد تم استخدام هذه المحطات لإجراء الدراسات والابحاث وكمراكز ارشادية وتدريبية. وشملت خطط التطوير انشاء محطات كبرى لتربية أبقار الحليب والانشطة المتعلقة بتحسين العجول والحملان. وفي البادية تمثلت الاجراءات في توفير مياه الشرب للاغنام والسكان بواسطة الصهاريج وبحفر الآبار وانشاء بعض السدود كما بذلت بعض الجهود لتطوير المراعي وحمايتها وانتاج الاعلاف المركزة وتنظيم تخزينها وتقديم خدمات الصحة الحيوانية.

٦- الخدمات الأساسية والاجتماعية

يبلغ عدد القرى في العراق ١١٩٥٨ قرية. وتشكل القرى الصغيرة التي يقل فيها عدد السكان عن ٢٠٠ نسمة للقرية حوالي ٤٠ في المائة من مجموع عدد القرى في حين أن القرى التي يتجاوز عدد السكان فيها ١٠٠٠ نسمة تمثل ٥ في المائة من مجموع عدد القرى. ويشكل هذا النمط من التوزيع السكاني عائقاً في طريق توفير الخدمات الاجتماعية والأساسية بتكلفة منخفضة. وبرغم ذلك فإن توفير هذه الخدمات

للريف أحد العناصر الرئيسة في السياسات التنموية في العراق. ففي مجال التعليم عمل مبدأ التعليم الالزامي والحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية على إزالة الفوارق في فرص التعليم الابتدائي والتقليل من الفوارق في مستويات التعليم الأخرى. أما بالنسبة للرعاية الصحية فلا تزال الخدمات المتوفرة في الريف أقل كماً ونوعاً من تلك المتوفرة في المدن. وبلغ عدد القرى المزودة بالكهرباء ٣٠٥٣ أي حوالي ربع عدد القرى في العراق أما عدد القرى المزودة بالمياه فيبلغ حوالي ١٨٩٧ قرية.

جيم- تجربة الجمهورية العربية السورية

يتميز القطر السوري بريف كبير حيث يشكل سكانه حوالي ٥٢ في المائة من مجموع سكان البلد ويتوزعون على حوالي ٦٤٧٠ قرية (بحجم سكان يتراوح بين ٥٠٠ و ١٠ ٠٠٠ نسمة) و ٧٨٢٠ مزرعة (بحجم سكان أقل من ٥٠٠ نسمة). وتتوفر في الجمهورية العربية السورية موارد ارضية ومائية كبيرة حيث تبلغ المساحة القابلة للزراعة حوالي ٦١٤٢ ألف هكتار أو ما يمثل ٣٣ في المائة من مجموع مساحة سوريا. أما الموارد المائية فتتمثل في عدد من الانهار هي الفرات والخابور والعاصي واليرموك وبردى وغيرها بمجموع طولي يبلغ حوالي ٢١٣٠ كيلو متراء وهناك عدد كبير من الينابيع والبحيرات سواء الاصطناعية مثل بحيرة الأسد عند سد الفرات او طبيعية. وقد أنشأت الجمهورية العربية السورية عددا من السدود المائية أكبرها سد الثورة على نهر الفرات.

وانطلاقاً من ذلك فقد نالت التنمية الريفية اهتماماً واسعاً في خطط التنمية المتعاقبة إذ نصت الاستراتيجية العامة للاقتصاد الوطني لعام ٢٠٠٠ على أن تعطى للتنمية الريفية الأولوية في جهود التنمية[(١)]. ومن أبرز البرامج والاجراءات التنظيمية والسياسات ما يلي:

١- الاصلاح الزراعي

صدر أول قانون لتحديد الملكية الزراعية عام ١٩٥٥. ثم صدر قانون الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٨ الذي حدد سقوفاً لملكية الاراضي الزراعية المروية والمشجرة والاراضي الاخرى ونص على توزيع الاراضي المصادرة على الفلاحين مع الزامهم بالانضمام الى الجمعية التعاونية للحصول على القروض ومدخلات الانتاج وتسويق الانتاج الزراعي. وصدر بعد ذلك عدد من القوانين لمعالجة الثغرات في قانون الاصلاح الزراعي الاساسي وذلك في عامي ١٩٦٣ و ١٩٨٠.

٢- استصلاح الاراضي

تضمنت استراتيجية التنمية الزراعية التوسع في استصلاح الاراضي وتحويل الاراضي البعلية الى مروية بحيث يتم استصلاح وري ٨٨٠ ألف هكتار بحلول عام ١٩٩٥، أي بمعدل ٦٠ ألف هكتار سنويا. ومن

---

(١) فريق من الخبراء السوريين، ورقة عمل حول الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية في القطر العربي السوري، ندوة التنمية الريفية المتكاملة، الرباط ٢٤-٢٧ أيار/مايو ١٩٨٣. المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت.

ضمن المشروعات الرئيسة في هذا المجال مشروع الفرات. وتبلغ مساحة المشروع حوالي ١ر٩٥ مليون هكتار تقع في حوض الفرات والأنهار الأخرى الرافدة.

وقدر عدد سكان المشروع في اوائل الثمانينات بحوالي ٤٤٠ ألف نسمة منهم ٣٦ ألف من البدو. والنشاط الرئيس في منطقة المشروع هو الزراعة حيث كان يتم ري ١٦٧ ألف هكتار بواسطة ضخ المياه من النهر. وقد تركزت الحيازات الزراعية قبل المشروع في أيدي عدد محدود من المالكين الكبار الذين توسعوا في زراعة القطن بأساليب زراعية أدت الى انخفاض الانتاجية في حوالي ١٠٠ الف هكتار وأصبحت ٢٠ ألف هكتار غير صالحة للزراعة بسبب ارتفاع نسبة الملوحة فيها. وكان مستوى البنية التحتية والخدمات الاجتماعية متدنياً إلى حد كبير. ومن هنا فقد جاء هدف مشروع الفرات زيادة الانتاج الزراعي وتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في منطقة المشروع.

وتضمنت خطة المشروع زيادة المساحة المروية بمقدار ٤٧٥ ألف هكتار وتوليد الطاقة الكهربائية والتطوير الاجتماعي من خلال انشاء القرى الجديدة المزودة بكافة المرافق والخدمات الاجتماعية وذلك بنمط هرمي بحيث تؤسس قرى مركزية يتبع كل منها عدد من القرى.

ونظراً لأهمية هذا المشروع بالنسبة للجمهورية العربية السورية ولأنه يمثل نموذجاً للتنمية الاقليمية المتكاملة[١] فقد أنشئت له ادارة بمستوى وهيكل تنظيمي يتناسب مع أهميته. ومن بين انجازات المشروع انشاء سد الفرات الذي توجد خلفه بحيرة الاسد بمساحة ٦٤٠ كيلومتراً مربعاً وإنشاء مدينة الثورة قرب السد واستصلاح الاراضي ولكن بإنجاز أقل مما كان مخططاً بسبب مشكلات فنية وانشاء القرى الاولية والثانوية. وقد خطط لكل قرية مبنى لادارة المشروع ومركز اجتماعي ومدرسة ابتدائية ومسجد و ٥ مراكز تجارية ومخبز ومخازن ومشاغل ومركز صحي. والقرية مزودة بالكهرباء وبالماء الصالح للشرب. ويتمتع العامل الدائم في منطقة المشروع بسكن شبه مجاني وقطعة من الارض بمساحة تتراوح بين ٣٥٠ و ٥٠٠ متر مربع لاستعماله الخاص كما يتمتع بضمان صحي وضمان اجتماعي وحق استعمال المرافق العامة في القرية. وتقوم ادارة المشروع بعقد دورات تدريبية للعاملين في المشروع في مجالات متعددة تشمل قيادة الجرارات وصيانتها والآلات الزراعية الاخرى والادارة المزرعية والانتاج النباتي والوقاية والادارة والمحاسبة واللغة الانكليزية وادارة المخازن والاتصالات والانتاج الحيواني وأساليب الري.

٣- مراكز التنمية الريفية والوحدات الارشادية للصناعات الريفية

اضافة الى ما تقوم به الوزارات المركزية وأجهزة الحكم المحلي والمؤسسات المتخصصة والمنظمات الشعبية من جهود في مجال التنمية الريفية فهناك دور هام لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من خلال مراكز التنمية الريفية ووحدات الصناعات الريفية.

---

(١) Abu-Shaikha, A. Rural Development in the Syrian Arab Republic Experiences and Lessons, ECWA, 1983.

وكانت بداية انشاء مراكز التنمية الريفية في الجمهورية العربية السورية عام ١٩٥٨ بهدف القيام بتنمية الريف واصلاحه ورفع مستوى معيشة سكانه، وذلك عن طريق العناية بالنواحي الاجتماعية والثقافية والصحية والزراعية والعمرانية. ويتألف المركز من ٤ وحدات هي الوحدة الاجتماعية والوحدة الصحية والوحدة الزراعية ووحدة الخدمات العمرانية. والسمة المميزة لهذه المراكز هي تقديم حزمة من الخدمات التي تلبي حاجات المجتمع الريفي وهي في مجموعها مكملة للخدمات التي تقدمها جهات أخرى.

ومن أبرز الأنشطة التي قامت بها المراكز عام ١٩٩١ تنظيم فصول محو الامية وعروض السينما الاجتماعية والتوجيهية وفصول التدبير المنزلي وانشاء رياض الاطفال وفصول التريكو والصناعات الريفية وانشاء الجمعيات والاندية الريفية وتوزيع غراس الاشجار المثمرة وتقديم الخدمات البيطرية والارشاد الزراعي وتقديم خدمات الصحة الوقائية والعلاجية والارشاد الصحي. أما وحدات الصناعات الريفية فهي تعنى بعمليتين: التدريب وتهيئة فرص العمل للمتخرجين. وقد ارتفع عدد وحدات الصناعات الريفية من ٩ وحدات عام ١٩٦٢ الى ١٩٣ وحدة عام ١٩٩١ منها ١٩٨٦ وحدة لصناعة السجاد ووحدة للبسط و ٦ وحدات للتريكو والخياطة. وفي عام ١٩٩٢ وصل انتاج هذه الوحدات الى ٥ر٥٥ الف متر مربع من السجاد و ٩ر١٤ الف متر مربع من البسط[(١)]. وبلغ عدد العاملين في الوحدات حوالي ٣٦٠٧ اضافة الى ٤٠٠٠ من المتدربين. وتمثل هذه الوحدات تنويعاً في فرص العمل والدخل في الريف السوري.

وتقوم وحدة الخدمات العمرانية بتنفيذ مشاريع قروية مثل شق الطرق وصيانتها وانشاء الحدائق والجسور الصغيرة وبناء دور العبادة والمدارس ورياض الاطفال وغيرها بالاشتراك مع أهالي القرى على أساس تقاسم التكاليف مناصفة.

ومن أبرز التطورات الحديثة في مجال السياسات والاجراءات ما يلي:

١- تشجيع رأس المال الخاص والمشترك على الاستثمار الزراعي وبخاصة في مجال تربية الحيوان وزارعة الاشجار المثمرة ومشاريع الري والتصنيع الزراعي.

٢- تسريع وتأثر تنفيذ مشاريع الري واستصلاح الاراضي.

٣- إعادة التقييم الاقتصادي لكافة مشاريع استصلاح الاراضي في حوض الفرات.

٤- الاهتمام بالبادية أرضاً وسكاناً وتأمين الخدمات الضرورية لها.

٥- التوسع في استعمال التكنولوجيا الحديثة في الزراعة.

---

(١) صبحي مايا، تقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية في الجمهورية العربية السورية. ١٩٩٣.

دال- تجربة الاردن

ليس لدى الاردن موارد مائية وأرضية كتلك المتوفرة لدى الجمهورية العربية السورية أو العراق إذ أن حوالي ٩٠ في المائة من مساحته البالغة حوالي ٩٠ ألف كيلو متر مربع ارض بادية صحراوية. ويقابل ذلك نمو سكاني مرتفع نتيجة للزيادات المفاجئة الناشئة عن الحروب العربية الاسرائيلية وحرب الخليج.

ومنذ أوائل الستينات اعتمد الاردن اسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال وضع خطط وبرامج تنموية كان آخرها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٧. وتناولت جميع الخطط التي وضعت مؤشرات الاقتصاد الكلي والخطط القطاعية.

وكانت التنمية الريفية تعالج من خلال الخطط القطاعية متمثلة في قطاع الزراعة وقطاعات البنية التحتية والخدمات. اما الاهداف العامة المتكررة في هذه الخطط فهي تحقيق النمو الاقتصادي بنسب تفوق معدل نمو السكان ليتوفر هامش يكفي لتحسين نوعية الحياة وتوزيع ثمار التنمية ومنافعها بشكل متوازن بين فئات السكان والمناطق الجغرافية في إطار مقبول من المشاركة الاهلية في اتخاذ القرارات والاندماج في تنفيذ العملية التنموية.

والى جانب اعداد الخطط التنموية التقليدية، يمكن الاشارة الى ثلاثة اساليب مكملة من التخطيط هي التنمية الريفية المتكاملة في وادي الاردن منذ عام ١٩٧٣، والتنمية الاقليمية ١٩٨٦-١٩٩٠، وتنمية البادية.

١- التنمية الريفية المتكاملة في وادي الاردن

يتميز اقليم منخفض الاردن الممتد من بحيرة طبرية في الشمال الى خليج العقبة في الجنوب بتوفر موارد المياه والتربة والمناخ والثروة المعدنية مما يهيء الأساس الاقتصادي لتطوير مجتمع مستقر فيه. ومن هنا فقد حظي بأولوية عالية في برامج التنمية وخططها. وتركزت الجهود منذ الخمسينات على تطوير موارد المياه السطحية والارض الزراعية وذلك بانشاء المرحلة الاولى من قناة الغور الشرقية وتنظيم الحيازة الزراعية ضمن نظام اصلاح زراعي مرن وفي إطار اقتصاد يتصف بأنه اقتصاد حر، لكن حرب عام ١٩٦٧ جعلت من وادي الاردن ساحة حرب واوقفت عجلة التنمية فيه. وفي عام ١٩٧٢ استؤنفت العملية التنموية فيه بتأسيس هيئة مستقلة له هي هيئة وادي الاردن التي أنيط بها وضع خطة تنموية ثلاثية شاملة للفترة ١٩٧٢-١٩٧٥ لإنعاش وتطوير الوادي. وتضمنت الخطة بناء السدود وحفر الآبار الجوفية وانشاء شبكات مياه الري الرئيسة والفرعية واستصلاح الاراضي ضمن سقوف مساحات محددة وتوزيعها وفقاً لأولويات حددت في قانون خاص. وأنيط بالهيئة التي تحولت فيما بعد الى سلطة وادي الاردن، مهام انشاء البنية التحتية من طرق وشبكات كهرباء ومياه وتنظيم المدن وانشاء المساكن والمدارس والمراكز الصحية ومباني الادارة العامة والمسالخ والمراكز الاجتماعية. وفي مجال الزراعة عملت السلطة على ادخال التكنولوجيا الحديثة مثل طرق الري بالرشاشات والتنقيط وتنظيم التسويق الزراعي بانشاء مراكز التعبئة والتدريج للخضروات والفواكه ومصانع العبوات ورب البندورة. ولتحقيق المشاركة الفعلية في العملية التنموية تم تأسيس اتحاد مزارعي وادي الاردن الذي أنيط به مهام توفير القروض ومدخلات الانتاج وتنظيم التسويق.

وبعد الخطة الثلاثية تعاقب اعداد الخطط التنموية الخمسية وتنفيذها وكان دور السلطة في ذلك مرحليا بمعنى انها كانت تتولى تخطيط المشاريع وتنفيذها ثم تسلمها بعد ذلك الى الوزارة او الجهة المختصة لادارتها وتشغيلها ما عدا مشاريع الري التي ظلت تحت ادارتها المباشرة.

وبرغم العديد من الثغرات في تجربة التنمية الشاملة في وادي الاردن إلا انها كانت في مجموعها تجربة ناجحة، ومن المؤشرات على نجاحها ما يلي:

(أ) ان وادي الاردن اصبح منطقة جذب سكاني ففي حين كان معدل نمو السكان في الاردن ٣ر٨ في المائة خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٧ فقد بلغ معدل نمو السكان في الوادي ٥ر٢ في المائة خلال نفس الفترة. ويرجع ذلك الى عدة عوامل مألوفة هي توفر فرص العمل والدخل والظروف المعيشية المناسبة؛

(ب) أدى التوسع في الزراعة الى خلق أنشطة اقتصادية مساندة مثل خدمات التجارة والنقل والخدمات المصرفية وغيرها، كما أن قيام احدى الصناعات الاستخراجية الرئيسة وهي صناعة البوتاس والتوسع في المرافق السياحية ادى الى إسهام هذه الانشطة في مجموعها في خلق فرص عمل جديدة؛

(ج) كذلك أدى التوسع الافقي والرأسي في الزراعة الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ في الوادي ٥٠٥ دنانير في مقابل ٤١٥ دينارا كمعدل وطني عام ١٩٨٦؛

(د) وعلاوة على ذلك، فان مؤشرات الصحة والتعليم والمؤشرات الاجتماعية الأخرى تدل على أن الوادي أصبح في مستوى المعدل الوطني وأنه يتفوق على باقي انحاء الريف الاردني؛

(هـ) اصبح وادي الاردن سلة الاردن من الخضروات وبعض الفواكه وعامل استقرار في الانتاج الزراعي الوطني وبخاصة في ضوء تذبذب معدلات سقوط الامطار السنوية.

وأدى نجاح التجربة التنموية في وادي الاردن الى التفكير في تعميمها على مستوى الاردن مع ادخال التعديلات المناسبة عليها لتتلاءم مع الظروف القائمة في باقي انحاء المملكة. ومنا هنا برزت فكرة التخطيط الاقليمي الذي تم تجسيده في الخطة الخمسية ١٩٨٦-١٩٩٠.

٢- <u>تجربة التخطيط الاقليمي</u>

تميزت الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٦-١٩٩٠ باحتوائها على ثلاثة مكونات رئيسة مترابطة هي الاقتصاد الكلي والخطط القطاعية والخطط الاقليمية؛ وقد جاء التوجه نحو التخطيط الاقليمي من منطلقين هما: التجربة التنموية الناجحة في وادي الاردن والتجربة غير المكتملة في اقاليم المملكة الاخرى. فبرغم ان توزيع منافع التنمية توزيعاً عادلاً بين اقاليم المملكة كان أحد الأهداف المتكررة في الخطط التنموية إلا ان ذلك لم يتحقق بصورة مرضية إذ تركز ما يزيد عن نصف السكان في عمان والزرقاء نتيجة لعوامل الجذب المعروفة فيهما.

وقد وضعت الخطط الاقليمية في ظل توقعات بتفاقم مشكلة البطالة وتدهور ميزان المدفوعات وغياب المشاريع الكبرى الأمر الذي اقتضى التركيز على انشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل ودخل وحياة أفضل للسكان في تجمعاتهم السكانية وبخاصة في المناطق الأقل تطوراً. وتم اتخاذ الخطوات التالية عند اعداد الخطط الاقليمية:

(f) أُجري مسح شامل للتجمعات السكانية في الاردن البالغ عددها حوالي ١٠٦٥ تجمعاً. وشمل المسح بيانات عن السكان ومرافق الخدمات ودرجة الوصول اليها. وأكمل ذلك ببيانات عن توزيع المنشآت التجارية والصناعية وكذلك النشاط الزراعي في كل تجمع سكاني. وكان الهدف من ذلك تقييم الوضع التنموي والفوارق التنموية ومن ثم تقدير الحاجات المستقبلية؛

(ب) قُسّمت المملكة تقسيماً هرمياً بحيث تشكل كل محافظة اقليماً، وقسم الاقليم الى مناطق تنموية تضم كل منطقة منها عدداً من الوحدات التنموية التي تضم بدورها عدداً من القرى والتجمعات السكانية. وقد روعي في الوحدة التنموية ألا يقل عدد سكانها عن ٢٥٠٠ نسمة وأن تتوفر روابط واتصالات يومية في مختلف الانشطة بين اجزاء الوحدة والتجاور المكاني. ومن هنا فقد اعتبرت الوحدة التنموية النواة الأساسية للتخطيط ووضع البرامج التنموية وبذلك لم تعد هناك حاجة للتفريق بين ريف وحضر؛

(ج) أنشئت مجالس تنموية على مستوى الوحدة والمنطقة والاقليم يضم كل منها ممثلين عن الفعاليات الرئيسة في القطاع الخاص وعن الدوائر الحكومية. وأبرز مهام هذه المجالس اقتراح المشاريع والخطط التنموية ومتابعة تنفيذها؛

(د) تم تحديد أهداف التخطيط الاقليمي على النحو التالي:

'١' الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة في كل اقليم وفقاً لاستراتيجية تنموية بعيدة المدى؛

'٢' تقليل الفوارق بين الاقاليم من حيث النمو الاقتصادي ونوعية الحياة؛

'٣' زيادة فرص العمل والدخل للسكان ضمن تجمعاتهم السكانية للحد من هجرتهم الى التجمعات المكتظة؛

'٤' خلق مراكز نمو موزعة بصورة متوازنة بين الاقاليم وفي داخلها.

(هـ) وضعت خطة تنموية خمسية لكل اقليم وتم تحقيق التكامل والانسجام بين هذه الخطط وخطط القطاعات والاقتصاد الكلي.

لقد كان التخطيط الاقليمي خطوة صحيحة اولى على طريق التنمية الشاملة المتوازنة لكن تنفيذه تعثر بسبب الهزة الاقتصادية التي تعرض لها الاردن في أواخر الثمانينات. وقد برز في الآونة الأخيرة

توجّه للعودة الى التأكيد على أهمية التنمية الاقليمية حيث أعطي المحافظ العديد من صلاحيات الوزراء وأعيد تنشيط مجالس تنمية الاقاليم. كما أن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ التي أقرت مؤخرا أولت أهمية خاصة لتحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة وذلك بالتركيز على معالجة ظاهرتي الفقر والبطالة ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية وتحسين نوعيتها وتقليص التباين بين الاقاليم المختلفة.

هاء- تجربة فلسطين(١)

أسفرت الحرب الاسرائيلية العربية عام ١٩٦٧ عن احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة. ومنذ ذلك التاريخ نفذت اسرائيل سياسات واجراءات طالت مختلف جوانب الحياة في فلسطين وفرضت واقعاً من التخلف على ريف فلسطين ومدنها. وتمثلت السياسات والاجراءات التي فرضتها سلطات الاحتلال فيما يلي:

١- السيطرة على ما يزيد عن نصف مساحة الارض واستغلال جزء منها في اقامة المستوطنات الاسرائيلية السكنية والزراعية والتعاونية والصناعية. وتم اختيار مواقع المستوطنات بحيث تكون لها ميزة الاشراف على المناطق المحيطة بها ولتشكيل أحزمة أمنية أو كتل استيطانية يسهل تطوير بنيتها التحتية وخدماتها المشتركة وترابط الانشطة الانتاجية فيما بينها.

٢- السيطرة على موارد المياه واستغلال ما يزيد عن ٨٠ في المائة منها في المستوطنات الاسرائيلية وداخل اسرائيل نفسها.

٣- أدت سيطرة اسرائيل على موارد الارض والمياه الى تناقص المساحة البعلية المزروعة والى ثبات المساحة المروية وتناقص الثروة الحيوانية. وقاد ذلك الى انخفاض حجم القوى العاملة في الزراعة بالصورتين المطلقة والنسبية.

٤- أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي سلسلة طويلة من الأنظمة والقوانين والتعليمات التي شكلت محددات لنمو مختلف القطاعات الاقتصادية فظل القطاع الصناعي في مجموعه قطاعاً صغيراً لا يتجاوز ناتجه المحلي ناتج مؤسسة صناعية متوسطة الحجم، وذلك حتى تبقي الاراضي الفلسطينية المحتلة سوقاً مفتوحة للسلع الاسرائيلية وحتى لا تبرز سلع عربية منافسة لها.

٥- طبقت اسرائيل سياسات مالية ونقدية أدت في مجملها الى استنزاف الموارد الفلسطينية. وقدر حجم هذا الاستنزاف بحوالي ٧ر٦ بلايين دينار اردني خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٦، أي ٦٦٧ مليون دينار اردني سنويا اعتبرت «ضريبة احتلال». وفي إطار هذه السياسة فان الانفاق الإنمائي على مشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية كان متدنيا مما عمق حالة التخلف في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

---

(١) جامعة القدس المفتوحة، التنمية الريفية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، آب/أغسطس ١٩٩٠.

ونتيجة للسياسات والبرامج التي طبقتها السلطات الاسرائيلية في فلسطين فقد برزت اعـــراض متعددة للتخلف منها ما يلي:

١- عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق فرص العمل واصبح القطاع الخاص الاسرائيلي هو المستوعب لحوالي ١٠٠-١٥٠ ألف عامل فلسطيني يشكل العمال من الريف جزءاً كبيراً منهم.

٢- السيطرة على سوق البضائع والسلع في فلسطين بحيث زاد حجم التبادل التجاري بين فلسطيـــن واسرائيل عن ٩٠٠ مليون دولار سنوياً.

٣- أدى انخفاض الانفاق الانمائي العام الى تدهور البنية التحتية في فلسطين ويشمل ذلك مياه الشـــرب والكهرباء والطرق والاتصالات والمرافق الصحية والتعليمية والاسكان وغيرها.

٤- تفاقم مشكلة الفقر والفقر المطلق والمشكلات الاجتماعية والصحية والبيئية.

وبرغم ذلك، فقد برزت توجهات وممارسات جديدة في عهد الانتفاضة متمثلة في تعميق التكامـــل الاجتماعي والأسري وقيام التنظيمات الأهلية بدور ايجابي والعودة الى الارض وتغيير أنماط الاستهـــلاك التفاخري والاعتماد على الموارد المحلية وبروز دور المرأة في مختلف مجالات النضال والانتاج والخدمات.

واو- <u>تجربـة الجمهورية اليمنية</u>

تأسست الجمهورية اليمنية في أيار/مايو ١٩٩٠ نتيجة لاتحاد شطري اليمن. ويشكل سكان الريـــف حوالي ٨٠ في المائة من مجموع سكان اليمن. ومن ثم تكتسب التنمية الريفية في هذا القطر أهمية ووزنـــاً أكبر من غيرها من الاقطار حيث أنها تعني تنمية تقارب التنمية الكلية. وقبل الوحدة كان هناك نظامـــان مختلفان أحدهما اشتراكي في اليمن الجنوبي والآخر اقتصاد سوق في اليمن الشمالي.

ففي اليمن الجنوبي، وفي اطار النظام الاشتراكي، تمثلت السياسات والاجراءات والبرامج فيما يلي[(١)]:

١- إنشاء قطاع عام كبير له دور أساسي في الاقتصاد الوطني.

٢- تنفيذ برنامج الاصلاح الزراعي ابتداء من عام ١٩٦٨. وتضمن ذلك تحديد سقف الحيازة الزراعيـــة المروية والبعلية واعطاء الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً والمزارعين الصغار والفقراء حق التصرف فـــي الارض المزروعة شريطة انضمامهم الى عضوية التعاونيات الزراعية.

٣- إصدار عدد من القوانين تهدف الى توفير المساكن للعائلات الفقيرة وإلغاء الفوارق الكبيرة فـــي الاجور.

---

(١) ECWA and FAO. Progress in Alleviating of Rural Poverty in the Peoples Democratic Republic of Yemen. Baghdad, 1983.

٤- انشاء مزارع الدولة وتطوير مصائد الاسماك.

٥- التوسع في انشاء البنية التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية.

٦- انشاء عدد من مشاريع التنمية الريفية الكبرى مثل المشروع الزراعي بوادي حضرموت ومشروع تطوير دلتا توبان ووادي بيجان.

أما في اليمن الشمالي فان استراتيجية التنمية تتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي السريع دون تدخل الدولة في نظام السوق او توزيع الاصول المنتجة. ومن ثم فقد اعتمد منهج تحقيق التنمية الريفية والزراعية على العوامل التالية:

(أ) إعطاء القطاع الخاص الدور الأكبر في عملية الاستثمار والتجارة؛
(ب) استمرار تدفق تحويلات العاملين في الخارج وبخاصة الى الريف اليمني؛
(ج) الاعتماد على أموال الزكاة كمورد لتمويل تنمية المجتمع في المناطق الريفية؛
(د) الاعتماد على التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الريفية ومشاريع الري.

ومن هنا يتضح أن دور الحكومة في عملية التنمية الريفية كان متواضعاً وإن كان هاماً من حيث وضع السياسات وتوفير التمويل الخارجي والعمل على إدخال التكنولوجيا الحديثة الى الزراعة والتنمية[(١)].

أما في اليمن الموحّد فقد تضمن برنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والاداري استراتيجية للتنمية الوطنية الشاملة تشمل التنمية الريفية باعتبار أن اليمن بلد ريفي بطبيعته. ومن ضمن أهدافها تخفيض وفيات الاطفال الرضع من ١٣٠ في الألف عام ١٩٩١ الى ٦٠ في الألف عام ٢٠٠٠، وتخفيض نسبة الأمية بين الاناث الى اقل من ٥٠ في المائة وبين الذكور الى اقل من ٣٠ في المائة وتوفير الخدمات الصحية لـ ٩٠ في المائة من السكان وايصال المياه الصالحة للشرب الى ٨٠ في المائة من السكان بحلول عام ٢٠٠٠.

زاي- تجربة المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية قطر يتبع نظاماً اقتصادياً حراً، ويشكّل سكان الريف حوالي خمس عدد السكان فيها كما أن القوى العاملة الزارعية تشكل نفس النسبة من مجموع القوى العاملة في المملكة.

ومنذ عام ١٩٧٠ بدأت المملكة العربية السعودية بإعداد وتنفيذ خطط تنموية خمسية. وكانت هذه الخطط تهدف في مجملها الى تنويع القاعدة الاقتصادية وتنمية القوى البشرية وتعزيز التنمية الاقتصادية. ومن ضمن الاهداف التنموية التي تضمنتها الخطة الخمسية الرابعة للفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ ما يلي:

(١) ESCWA. Yemen Arab Republic. Rural Development Strategy and Implementation. An Assessment and A Review of Issues. Baghdad, 1987.

١- تحقيق اكتفاء ذاتي من السلع الغذائية الرئيسة.

٢- توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات النمو في القطاع الزراعي.

٣- خلق التوازن بين سكان الريف والحضر وذلك بتطوير الموارد الزراعية.

٤- تكثيف التدريب في مختلف المستويات لتنمية القوى العاملة في الزراعة.

٥- نقل التكنولوجيا المناسبة لرفع انتاجية الموارد وتقليص العمالة الاجنبية.

٦- تحسين ادارة استخدامات المياه باعتبارها عنصراً محدداً للتنمية.

٧- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الانتاج وتوفير الغذاء وتدعيم الصناعات الغذائية.

٨- انشاء نظام معلومات يمكن من متابعة عملية التنمية والتعرف على المشاكل والمحددات ومن ضمنها التسويق.

ومن ضمن السياسات والبرامج في مجال التنمية الريفية ما يلي[١]:

(أ) استصلاح الاراضي في المناطق التي تتوفر فيها موارد مائية متجددة بكميات مناسبة وتوزيعها مجاناً على المواطنين السعوديين من خلال «نظام توزيع الاراضي البور». وخلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨ تم توزيع حوالي ١ر٢٤١ مليون هكتار من هذه الاراضي؛

(ب) تطوير موارد المياه وتنظيم استغلالها. وشمل ذلك المياه الجوفية لاستغلالها في الزراعة ومياه الشرب حيث تم حفر ٤٧١٧ بئراً لهذا الغرض كما شمل استغلال المياه السطحية بإنشاء ٢٠٠ سد.

ونظراً لمحدودية موارد المياه فقد تم انشاء ٢٦ محطة لتحلية المياه بطاقة ٥٠٠ مليون جالون يومياً ومد خطوط نقل المياه الى المدن الداخلية كما أُنشئت محطات لمعالجة المياه بغرض استخدامها في الري؛

(ج) توفير الاقراض الزراعي لمختلف الاغراض وبدون فائدة من خلال البنك الزراعي العربي السعودي.

---

(١) التنمية الزراعية والريفية في المملكة العربية السعودية، ورقة معدة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الرياض ١٩٩٣.

٤- توفير الدعم وقد شمل هذا الدعم دعم مدخلات الانتاج والتي تشمل الأسمدة والأعلاف والماشية وتقاوي البطاطا وزراعة فسائل النخيل ومعدات الدواجن والألبان والمضخات والمكائن وزوارق الصيد وذلك بنسب تتراوح بين ٣٠ في المائة - ٥٠ في المائة من التكاليف. أما تكاليف نقل الأبقار جواً فهي مدعومة بنسبة ١٠٠ في المائة، كما شمل دعم الانتاج نفسه وبخاصة الحبوب والتمور على شكل دعم نقدي يتراوح بين ١٥ر٠ ريال/كغم من الدخن و ٢ ريال/كغم من القمح.

٥- تحسين البيئة ومقاومة التصحر وذلك من خلال تشجير أراضي الغابات ومشروعات حجز الرمال وتوزيع الشتلات على القرى والمدن.

٦- تطوير المراعي من خلال انشاء ٢٠ مسيجاً لحماية المناطق الرعوية وانشاء السدود الترابية.

٧- انشاء المتنزهات الوطنية.

ومن أبرز التوجهات في مجال الزراعة تأسيس الشركات الزراعية الكبيرة القادرة على استصلاح الأراضي واستغلالها على أساس تجاري مع توفير الامكانات المالية والفنية والبشرية لها. من الأمثلة على ذلك شركة تبوك للتنمية الزراعية تادكو التي أسست عام ١٩٨٣ والتي من أهم أنشطتها زراعة القمح والشعير حيث بلغ انتاجها حتى عام ١٩٨٧ حوالي ٧٠ ألف طن من القمح و ١٤٢ ألف طن من الشعير. كذلك قامت الشركة بانشاء مزرعة كبيرة للفاكهة مستخدمة نظام الري بالتنقيط ثم توسعت في تنويع الانتاج الزراعي حيث قامت بزراعة البطاطا والبطيخ والبصل والثوم ومحاصيل الأعلاف، واضافة الى ذلك، فقد شمل برنامج الشركة التوسعي تأسيس مشروع للأغنام والبيوت البلاستيكية لانتاج الخضروات ومشاريع التصنيع الزراعي، ومن الملامح البارزة لأنشطة الشركة قيامها بشق الطرق واقتناء أحدث الآلات والمعدات الزراعية وانشاء ورشة لصيانتها وانشاء المخازن المبردة وتدريب العاملين في المشروع وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية لهم.

ومن الشركات الكبرى المؤسسة العربية للتموين والتجارة (مزارع استرا) التي تمارس أنشطة زراعية متنوعة مثل انتاج الخضروات والفواكه والأزهار والاشتال باستخدام تكنولوجيا الزراعة المحمية.

حاء- تجربة عُمان(١)

اتبعت عُمان الاسلوب التدريجي المرحلي في تنفيذ برامج التنمية الريفية التي مرادفها العماني هو برامج تنمية المجتمعات المحلية. فقد تأسست لجنة تنمية المجتمع عام ١٩٧٤ وحددت مهامها في توجيه عملية التنمية الاجتماعية الريفية على أسس علمية وتحديد أساليب تطوير المجتمع الريفي العُماني وعلاج مشاكله وتحقيق التوازن في توزيع مشاريع الخدمات الاجتماعية. ومنذ ذلك التاريخ مرت تنمية المجتمعات المحلية بالمراحل التالية:

---

(١) المديرية العامة لتنمية المجتمعات المحلية، سلطنة عُمان، تقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية في سلطنة عمان. تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

١- المشروع التجريبي التدريبي الرائد لتنمية المجتمعات المحلية (١٩٧٦-١٩٨١)

وتم في هذه المرحلة اختيار عدد محدود من القرى (بلغ ٢٧ قرية عام ١٩٨٠) القريبة من العاصمة لتسهل متابعة عملية التنمية فيها. وتم فيها تحديد الحاجات التنموية، بما في ذلك تدريب القيادات المحلية وتحديد أولويات التنفيذ وآلية التنسيق بين دائرة تنمية المجتمعات المحلية بوزارة الشؤون الاجتماعية والوزارة ذات العلاقة مثل التعليم والصحة والزراعة.

٢- المرحلة الانتقالية للبرنامج الوطني لتنمية المجتمعات المحلية (١٩٨٢-١٩٨٦)

تم في هذه المرحلة الاستفادة من الخبرة التي تراكمت في المرحلة الأولى ووضع الأسس للتوسع التدريجي في المناطق الريفية ووضع المعايير التي تحدد وصول القرى الى مرحلة النضج التنموي وقدرتها على النمو الذاتي. وفي هذه المرحلة برزت فكرة الجهود الذاتية في التنمية.

٣- مرحلة تعميم البرنامج الوطني لتنمية المجتمعات المحلية (١٩٨٧-١٩٩١)

تم في هذه المرحلة التوسع في تطبيق البرنامج مكانياً وتطوير أنشطة المشروع والتفكير في تطوير البادية العُمانية.

ومن نماذج برامج ومشاريع تنمية المجتمعات المحلية ما يلي:

١- برامج التنمية الزراعية

هناك ادراك في عُمان لأهمية التنمية الزراعية كمحور للتنمية الريفية، خصوصا وان ٥٠ في المائة من السكان يزاولون أنشطة الزراعة والرعي وصيد الأسماك كأنشطة أساسية. وتضمنت برامج التنمية الزراعية ما يلي:

(أ) استصلاح الأراضي حيث يقدر ان مساحة الأراضي القابلة للاستصلاح تصل الى ١٥٠ ألف هكتار. وتقوم الحكومة باستصلاح الأراضي وتأهيلها للزراعة وتوزيعها على المزارعين. وتتحمل الدولة التكلفة الرأسمالية للاستصلاح والتطوير في حين أن المزارع المنتفع لا يتحمل سوى نفقات التشغيل والادارة بعد تسلمه الأرض. وحتى نهاية عام ١٩٩٠ بلغ مجموع المساحة الموزعة حوالي ١٤ ألف فدان؛

(ب) برامج تطوير موارد المياه والري التي شملت انشاء سدود التغذية الجوفية وصيانة الافلاج وتطوير استغلال مياهها، وصيانة الآبار وعيون المياه وادخال نظم الري الحديثة والتحكم المركزي في توزيع المياه؛

(ج) الدعم الزراعي، يشمل برنامج الدعم دعم مستلزمات الانتاج النباتي والحيواني، وذلك بنسب تتراوح بين ٢٥ في المائة من تكلفة الأسمدة الكيماوية والعضوية و ١٠٠ في المائة من تكلفة بذور القمح والوقاية وصيانة العيون والآبار والأفلاج. كذلك تتراوح نسبة الدعم المالي لادخال أنظمة الري الحديثة بين ٣٠ في المائة للمزارع الكبيرة و ٧٥ في المائة للمزارع الصغيرة. كذلك تقدم الحكومة دعماً مالياً لوسائل ومعدات صيد الأسماك مثل قوارب الصيد وتجهيزاتها، والخدمات المساندة كالمخازن المبردة ووسائط النقل؛

(د) توفير قروض زراعية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمزارعين والشركات الزراعية برسم اداري يتراوح بين ٢ - ٥ في المائة للمزارعين والصيادين العُمانيين و ٦ في المائة للشركات والمشاريع الكبيرة. وبلغ مجموع القروض المقدمة من بنك عُمان للزراعة والأسماك حوالي ٩٧ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩١.

٢- برامج الجهود الذاتية

تنطلق برامج الجهود الذاتية من مبدأ مشاركة الأهالي مع الجهات الرسمية في تخطيط المشاريع وتنفيذها وتحمل تكاليفها.

ومن بين المشاريع المنفذة ضمن اطار الجهود الذاتية مشاريع انشاء المجالس العامة والاستراحات وتمهيد الطرق الداخلية وانشاء مراكز تنمية المرأة والطفل والمدارس والمكتبات وصيانة الافلاج وموارد المياه وانشاء الملاعب والحدائق والمساجد ومجمعات القمامة ومسالخ الأغنام ومواقف السيارات وغيرها.

وخلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩١ بلغ عدد المشاريع المنفذه ٩٠٩ مشاريع بكلفة قدرها ٥ ملايين دولار تحمل الأهالي منها ٥٥ في المائة.

٣- برامج تنمية المجتمعات الصحراوية

بدأ الاهتمام بالمجتمعات البدوية التي تشكل حوالي ٧ - ١٠ في المائة من مجموع سكان عُمان عام ١٩٨٦. وتبين من الدراسات التي أجريت حول أوضاعهم أن هذه المجتمعات بحاجة الى الخدمات التالية: المياه والتعليم والخدمات الصحية والاسكان والطرق والأعلاف والخدمات البيطرية. وتقوم المديرية العامة لتنمية المجتمعات المحلية بوضع برامج لتقديم هذه الخدمات الى البادية العُمانية.

طاء- تجربة الامارات العربية المتحدة(١)

يلعب النفط الدور الأهم في اقتصاد الامارات العربية المتحدة ولكنها تسعى الى تنويع هياكلها الاقتصادية وتنمية القطاعات غير النفطية ومنها الزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية.

---

(١) دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة الزراعة والثروة السمكية. تقرير عن مدى التقدم في التنمية الريفية في دولة الامارات العربية المتحدة (الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠)، تموز/يوليو ١٩٩٠.

ومن السياسات الرئيسة في مجال تنمية القطاع الزراعي ما يلي:

١- توزيع الأراضي الزراعية بالمجان على المزارعين مما أسهم في التوسع الأفقي للزراعة.

٢- التركيز على التوسع الرأسي لزيادة الانتاجية وذلك باستخدام التقنيات الحديثة المبنية على نتائج الأبحاث والتوسع في استخدام الزراعة المحمية وتحسين وسائل الري وأساليبه. ومن أجل ذلك تم انشاء مراكز البحث الزراعي والتدريب للقيام بالابحاث وتدريب الكوادر الوطنية.

٣- تقديم الدعم للمزارعين والصيادين حيث يتم تقديم القروض الزراعية والسمكية بنصف قيمتها كما يتم دعم مستلزمات الانتاج الزراعي والسمكية بنسبة ٥٠ في المائة من التكلفة، أما الخدمات الزراعية والسمكية والبيطرية فيتم تقديمها بلا مقابل.

٤- ترشيد استخدامات المياه من خلال ادخال نظم الري الحديثة بالرشاشات والتنقيط وتقديم دعم لذلك يصل الى ٥٠ في المائة من تكلفة هذه النظم. كذلك تم قصر حفر الآبار على المزارع التي تطبق نظام الري الحديث وعلى المزارع الانتاجية فقط.

ياء- <u>تجربة البحرين</u>

تشير الدراسات الى تناقص أهمية القطاع الزراعي في اقتصاد البحرين نتيجة لاهماله خلال الثلاثين سنة الماضية، وتقل مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي عن ٢ في المائة حالياً، ويعاني هذا القطاع من عدد من المحددات والمعوقات من أبرزها تناقص كميات المياه الجوفية نتيجة لتجاوز معدلات التغذية السنوية وتردي نوعيه المياه وكذلك تناقص مساحة الأرض الزراعية بمقدار ٢٥٠٠ هكتار تم استخدامها في أغراض سكنية وصناعية وصغر الحيازة الزراعية واستغلال أكثر من نصف مساحة الحيازات من قبل مستأجرين لفترات قصيرة وعدم توفر العمالة المدربة.

ومع ذلك فان الحكومة تقوم بتنفيذ عدد من البرامج والسياسات الزراعية منها ما يلي:

١- تقديم الدعم المالي لمدخلات الانتاج النباتي والحيواني بنسب تتراوح بين ٢٠ في المائة من التكلفة للأسمدة الكياوية و ٨٠ في المائة لخدمات الآلات الزراعية وذلك من خلال مكتب المبيعات التابع للحكومة.

٢- تطوير الموارد المائية بانشاء محطات لتحلية مياه البحر حيث بلغ انتاجها ١٠١٠٥ ملايين جالون عام ١٩٨٧. كذلك تقوم الحكومة بانشاء محطات لمعالجة المياه المستعملة واستغلال المياه الناتجة منها في ري محاصيل الأعلاف والأشجار. وتشجع الحكومة ادخال أنظمة الري الحديثة بالرشاشات والتنقيط من خلال تقديم دعم يصل الى ٤٠ في المائة من تكلفة الأنظمة وتقديم المشورة الفنية بلا مقابل.

٣- تطوير نظام التسويق وتشجيع قيام الصناعات الزراعية مثل الدواجن والألبان والتمور.

خامساً- أداء القطاع الزراعي واتجاه النمو فيه

من الطبيعي ان يتم تقييم الخطط الزراعية بما فيها من سياسات واجراءات تنظيمية ومشاريع في ضوء أداء القطاع الزراعي واتجاهات النمو فيه وتحقيقه الأهداف المتوقعة.

ويمكن في هذا المجال ابراز المؤشرات التالية:

١- حقق الانتاج النباتي معدل نمو ايجابي خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩١ تراوح بين ٤٧ر٠ في المائة في الجمهورية العربية السورية و ٢٢ر٦ في المائة في المملكة العربية السعودية وذلك برغم النمو السالب في موسم ١٩٩٠-١٩٩١.

٢- كذلك حقق الانتاج الحيواني معدل نمو ايجابي تراوح بين ٢٦ر٠ في المائة في الجمهورية العربية السورية و ٢٩ر٩ في المائة في المملكة العربية السعودية خلال نفس الفترة.

٣- برغم النمو الايجابي للانتاج الزراعي الا ان هذا النمو كان في المتوسط أقل من معدل نمو السكان ما عدا في مصر والمملكة العربية السعودية.

٤- ان نسبة الاكتفاء الذاتي من الانتاج الزراعي لاتزال متدنية في معظم أقطار الاسكوا. فنسبة الاكتفاء من الحبوب والقمح تتراوح بين ١ في المائة في عمان و ٥٦ في المائة في الجمهورية العربية السورية. أما في المملكة العربية السعودية فنتيجة للسياسات والبرامج الزراعية ارتفعت نسبة الاكتفاء الى ١٩٦ في المائة وأصبحت المملكة مصدرة للحبوب. وخلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠، بلغت النسبة العامة للاكتفاء الذاتي من الحبوب والقمح في أقطار الاسكوا حوالي ٤٤ في المائة.

وعدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي يؤدي بالضرورة الى الاعتماد على الاستيراد لسد حاجات السكان من السلع الغذائية والزراعية، ففي عام ١٩٩٠ بلغت قيمة المستوردات من هذه السلع ٣ر١٧ بليون دولار في حين بلغت قيمة الصادرات منها ٦ر٢ بليون دولار مما يعني ان العجز في الميزان التجاري الزراعي بلغ ٧ر١٤ بليون دولار.

وان تحقيق الأمن الغذائي أحد الأهداف الوطنية البارزة لاقطار الاسكوا. وقد قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بوضع مقياس مركب للأمن الغذائي (السلع الغذائية الرئيسة) يتألف من مؤشرات تعكس مستوى التغذية وانتاج الغذاء والقدرة على توفيره سواء بالانتاج المحلي او الاستيراد، وقام باحتساب هذا المؤشر لـ ١٤ دولة. وتعكس قيمة هذا المؤشر حالة الوضع الغذائي في قطر ما، فزيادة هذه القيمة عن ١ تعني ان القطر في وضع تحقق فيه الأمن الغذائي أما اذا تراوحت قيمته بين ٨ر٠ و ١ فان القطر يتمتع بأمن غذائي متوسط، واذا قلت قيمة المؤشر عن ٨ر٠ فان ذلك يعني تدني حالة الأمن الغذائي في القطر.

ولدى احتساب قيمة هذا المؤشر لعدد من أقطار الاسكوا تبين تدني حالة الأمن الغذائي بمـــرور الزمن في هذه الأقطار كما يظهر في الجدول التالي.

القطـــــر	مؤشر الأمن الغذائي المركب في المائة ١٩٦٥-١٩٦٧	١٩٨٦-١٩٨٨
مصر	٨٣	٥٦
العراق	٩٨	٣٧
الاردن	٨٤	١٢
لبنان	٢٤	١٤
عُمان	٣٢	١
الجمهورية العربية السورية	١٠٠	٨٤
اليمن الشمالي	١٦	٤٠
اليمن الجنوبي	٩٩	٥٩

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. المرجع السابق ذكره.

سادساً- المحددات والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي

سبقت الاشارة الى ان طبيعة المناخ السائد في أقطار الاسكوا وضآلة سقوط الأمطار السنويـــة وفقد نسبة كبيرة منها بالتبخر وانسيابها الى البحار جعل أجزاء كبيرة من المنطقة صحراوية وقاحلة، كمـــا برزت محدودية الأراضي القابلة للزراعة والأراضي المزروعة فعلاً مقابل تزايد السكان وضغطهم علـــى الموردين الاساسيين وهما الارض والمياه.

ومن أبرز المحددات التي تواجه العنصرين الرئيسين في القطاع الزراعي، أي الأرض والمياه، مـــا يلي:

١- تناقص معدل نصيب الفرد من الأراضي المزروعة بعامة والاراضي المروية بخاصة وذلك في ضـــوء زيادة السكان بمعدلات تفوق التوسع الافقي في الزراعة، ففي الأردن على سبيل المثال، تضاءل معـــدل المساحة المزروعة الكلية للفرد الواحد من ٢٢٣٩ متراً مربعاً عام ١٩٦٧ الى ٨٠٣ أمتار مربعة عـــام ١٩٨٩ ومعدل المساحة المروية من ٢٠٩ الى ١٩٨ متراً مربعاً خلال نفس الفترة.

٢- ان حجم الحيازة الزراعية وشكلها القانوني من أهم العوامل المؤثرة في الانتاج الزراعي ولهما انعكاس واضح على توزيع الثروة والدخل في القطاع الزراعي. ويتفاوت حجم الحيازة من قطر لآخر، إذ يبلغ أقل من هكتار للحائز الواحد في مصر وحوالي ٢٣ هكتاراً في قطر. وبالرغم من ان معدل المساحة للحائز الواحد مؤشر هام الا انه لا يعكس العناصر الأخرى للحيازة مثل، اذا كانت مروية أم بعلية أو انها مخصصة للزراعة المحمية ام المفتوحة. وهناك ايضاً تفاوت بين أقطار الاسكوا في الاتجاه العام لتغير معدل حجم الحيازة فهناك اتجاه نحو الزيادة في الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والعراق ومصر واتجاه نحو الانخفاض في البحرين والاردن والجمهورية العربية السورية (الجدول ٩). ويظهر توزيع الحائزين حسب حجم الحيازة ان نسبة عالية من المزارعين في أقطار الاسكوا هم مزارعون صغار يقل معدل مساحة حيازتهم عن ٥ هكتارات وتتراوح نسبة الحائزين الصغار الى مجموع الحائزين بين ١٩ في المائة في المملكة العربية السعودية وحوالي ٩٨ في المائة في مصر. وتزيد نسبة الحائزين الصغار عن ٧٠ في المائة من مجموع الحائزين في ستة على الأقل من أقطار الاسكوا. وتتراوح نسبة المساحة الخاصة بالحائزين الصغار بين ٥ر٠ في المائة و ٨٢ في المائة من المساحة الكلية للحيازات علماً بأن هذه النسبة تقل عن ٣٠ في المائة في سبعة من أقطار الاسكوا. أما الحائزون الكبار أي الذين تزيد مساحة حيازاتهم عن ٢٠ هكتاراً فتتراوح نسبتهم بين ١ر٠ في المائة في مصر و ٤٥ في المائة في المملكة العربية السعودية. وتتراوح نسبة المساحة الخاصة بالحائزين الكبار بين ١٣ في المائة و ٩٦ في المائة في نفس القطرين السابقين على التوالي (الجدول ١٠).

٣- تعرض العديد من أقطار الاسكوا لاشكال مختلفة من التصحر يتمثل بعضها في تضاؤل الغطاء النباتي نتيجة الجفاف والتوسع الزراعي في المناطق الهامشية والممارسات الزراعية الخاطئة التي أدت الى انجراف التربة وتملح التربة في مناطق زراعية مروية نتيجة لعدم وجود أنظمة مناسبة للري أو استنزاف مياه الري وتملحها.

٤- هناك حالة عدم تأكد بشأن كميات المياه المتوفرة حالياً وفي المستقبل حيث ان الأنهار الرئيسة التي تمر في مصر والعراق والجمهورية العربية السورية تنبع من خارج أراضيها. وبدون عقد اتفاقيات مائية ملزمة طويلة الأجل بين هذه الأقطار والأقطار التي تتواجد فيها منابع الأنهار فان كميات المياه المتدفقة في هذه الانهار تتوقف على مشاريع الري ومشاريع المياه التي تقوم هذه الاقطار الاخيرة بتنفيذها داخل اراضيها. أما بالنسبة لمياه نهر الاردن فيه لاتزال موضع مفاوضات بين الاردن والجمهورية العربية السورية ولبنان واسرائيل حيث ان اسرائيل قامت باستغلال الجزء الاكبر منها في حين ان الاردن يستغل ما لا يزيد عن ٢٥ في المائة من المياه المخصصة له حسب مختلف خطط تقسيم مياه الاردن. وفي الاراضي الفلسطينية المحتلة فان حصة الفلسطينيين من المياه الفلسطينية لا تتجاوز ١٧ في المائة في حين ان الاحتلال يستغل هذه المياه لسد حاجات المستوطنات التي انشأها كما يستغلها داخل الخط الاخضر.

وهناك أيضا حالة عدم تأكد بالنسبة للمياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة حيث ان تقديرات كمياتها مبنية على تحريات استطلاعية بوجه عام. ولكن هناك بعض الظواهر السلبية الملموسة في

استغلال المياه الجوفية تتمثل في استنزافها نتيجة لزيادة الضخ من الاحواض المائية الجوفية عن معـــدلات التغذية السنوية لها. وقد أدى ذلك الى تدهور نوعية المياه في عدد من أقطار الاسكوا مثـــل الأردن والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية كما أدى الى تسرب ميـــاه البحر الى الأحواض المائية في السهول الساحلية في الجمهورية اليمنية وعُمان والبحرين والامـــارات العربية المتحدة وقطر وقطاع غزة.

وبالاضافة الى المشاكل والمحددات المتعلقة بالموارد الطبيعية وتنظيم الحيازة الزراعية، هنـــاك معوقات لا تقل أهمية في البنيان المؤسسي الزراعي وفي توصيل مدخلات الانتاج والخدمات التسويقية الى عدد كبير من المزارعين الصغار وهم يشكلون الغالبية العظمى من المزارعين مما يحول دون زيادة دخولهم بل يؤدي في حالات كثيرة الى وقوعهم في مصيدة الفقر.

الفصل الرابع

المشاركة الاهلية

أصبحت المشاركة الأهلية أحد الأركان الأساسية في عملية التنمية. وهي في حد ذاتها غاية ووسيلة في نفس الوقت. فهي غاية لانها حاجة انسانية أساسية تشعر الانسان بتحقيق ذاته وبالاسهام في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حاضره وتصوغ شكل مستقبله. وهي وسيلة من حيث ان المشاركة في تخطيط الانشطة التنموية وتنفيذها ومتابعتها يسهم بشكل فعال في تحقيق اهدافها بأقل تكلفة ممكنة.

والمشاركة تعبير واسع يشمل العديد من الأشكال فقد تكون المشاركة مهنية كما في النقابات أو ايديولوجية كما في الأحزاب. وقد تقتصر على المشاركة في الانتخابات المحلية أو تمتد الى المشاركة في الانتخابات النيابية.

ولتحقيق المشاركة الأهلية في العملية التنموية فان هناك حاجة لوجود مؤسسات ومنظمات وجمعيات تعمل في مختلف المجالات التنموية. ومن ضمن المؤسسات التي توفر فرص المشاركة الاهلية في اقطار الاسكوا ما يلي:

أولا- الجمعيات التعاونية

تعتبر الجمعيات التعاونية الزراعية اكثر المؤسسات الاهلية انتشاراً في اقطار الاسكوا. ومن اسباب انتشارها انها مبنية على مبادىء التعاون المعروفة مثل الباب المفتوح والطوعي لعضوية الجمعية وديمقراطية الادارة وعدم تحكم رأس المال في تسيير أمور الجمعية والتأكيد على التنمية الذاتية والمنفعة المتبادلة. وهناك أشكال مختلفة من التعاونيات الزراعية فبعضها متعدد الاغراض والبعض الاخر متخصص. ومن أبرز مهام الجمعية توفير مدخلات الانتاج بما في ذلك القروض لاعضائها وتسويق حاصلاتهم الزراعية والقيام بالخدمات ذات الطبيعة الاجتماعية.

وتتفاوت قوة الحركة التعاونية الزراعية وفاعليتها من قطر لآخر. ففي مصر هناك ما يزيد عن ٥٣٠٠ جمعية تضم في عضويتها حوالي ٣ر٧ ملايين مزارع وفي العراق ٧١٤ جمعية بعضوية تبلغ ٢٧٠ ألف. أما في الجمهورية العربية السورية فهناك ٤٧٠٠ جمعية تضم ما يزيد عن ٦٣٠ ألف مزارع. وفي قمة هرم التنظيم التعاوني هناك الاتحادات التعاونية وقد يكون بجانبها اتحادات تعاونية متخصصة.

ورغم أهمية التعاونيات وقدرتها على تلبية الحاجات التنموية للمزارعين وبخاصة الصغار منهم الا انها غالباً ما تواجه مشاكل ومعوقات في الادارة والتنظيم وضعف الامكانات المتاحة لها مما يجعلها في حالة اعتماد مستمر على الحكومة. وعلاوة على ذلك، فان مجموع العضوية في الجمعيات التعاونية لا يشكل نسبة مرتفعة من مجموع المزارعين.

ثانيا- الجمعيات التطوعية

يشمل ذلك الجمعيات التطوعية الوطنية والاجنبية وجمعيات التنمية الاجتماعية وجمعيات المرأة. ولهذه الجمعيات دور هام في تقديم المعونات للفقراء وتقديم الخدمات الاجتماعية والتدريب في مجالات معينة مثل الخياطة والتطريز والصناعات المنزلية والحرفية ويمتد نشاط بعضها الى العملية الانتاجية.

ثالثا- اتحادات المزارعين او الفلاحين

في عديد من الحالات تؤسس هذه الاتحادات على شكل مواز للجمعيات التعاونية وتؤدي نفس المهام تقريباً مما يوجد حالة من التنافس وبعثرة الجهود التنموية.

رابعا- اللامركزية والحكم المحلي

اللامركزية والحكم المحلي من أكثر الأساليب ملاءمة لتحقيق المشاركة الأهلية. وقد برز في الآونة الأخيرة مؤشرات على تدعيم هذا الاتجاه وبخاصة في مصر والجمهورية العربية السورية والاردن والمملكة العربية السعودية وغيرها. ففي الأشهر الأخيرة على سبيل المثال، منح المحافظ في الأردن صلاحيات الوزير المختص في محافظته ويقوم بالتعاون مع مجلس تنمية المحافظة باعداد المشاريع التنموية وتحديد أولوياتها والاشراف على تنفيذها.

لكن نجاح هذا التوجه مرتبط بتقديم الدعم الفني والتدريب في مختلف المجالات التنموية وتوفير الامكانات المادية لتنفيذ المشاريع العامة وزيادة اسهام القطاع الخاص في العملية الانتاجية.

الفصل الخامس

دمج المرأة الريفية في عملية التنمية

يصف تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المرأة الريفية في الدول النامية بانها من ضمن الفئات الأكثر فقراً في العالم. ويقدر عدد النساء الريفيات اللواتي يعشن تحت خط الفقر بحوالي ٥٦٤ مليون امرأة عام ١٩٨٨. ويشير الى ان اعداد النساء الفقيرات في تزايد مستمر. ومن الأمثلة على ذلك ان عدد النساء الريفيات الفقيرات في مصر ارتفع من ٢ر١ مليون في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ الى ٥ر٤ ملايين امرأة عام ١٩٨٨ وفي الاردن زاد العدد من ٦٠ ألفاً الى ١١٢ ألفاً خلال نفس الفترة.

وبصورة عامة فان وضع المرأة في أقطار الاسكوا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام القيم والعادات والتقاليد والقوانين السائدة فيها. والمرأة متخلفة عن الرجل في مجال التعليم والمساهمة في سوق العمل وملكية الاصول المنتجة، لاسيما في المناطق الريفية. وتقوم المرأة الريفية بأدوار وأنشطة متعددة تشمل الأنشطة المنزلية والانجاب وتربية الأطفال والعمل خارج القطاع الزراعي.

ولقد عملت أقطار الاسكوا على دمج المرأة في عملية التنمية من خلال برامج التنمية المجتمعية ومن خلال برامج موجهة نحو المرأة بصورة خاصة.

ففي عُمان على سبيل المثال انشأت المديرية العامة لتنمية المجتمعات المحلية مراكز لتنمية المرأة الريفية على مستوى القرية لتقوم بعدد من المهام منها رفع مستوى الوعي لدى المرأة الريفية ثقافياً وصحياً واجتماعياً واقتصادياً، ورعاية الطفل من خلال بيوت نمو الطفل الملحقة بهذه المراكز وتقديم برامج لتدريب المرأة في مجال مشروعات زيادة الدخل والحرف الوطنية والارشاد الاسري. وفي عام ١٩٩١ بلغ عدد هذه المراكز ٨٤ مركزاً وعدد الملتحقات بها ٢٠٤٩ امرأة. الا ان هذه المراكز تعاني من قلة الموارد المالية ونقص الكوادر النسائية القادرة على عمليات التدريب والتعليم ومعوقات أخرى تحول دون ادماج المرأة العُمانية بشكل فاعل في التنمية.

وفي الأردن بلغ الاهتمام بإدماج المرأة في التنمية ان أفرد لها بند خاص في خطة التنمية الخمسية تحت عنوان قطاع المرأة. وتقوم المرأة الريفية بأنشطة عديدة تشمل العناية بالاطفال وادارة المنزل والاسهام في عملية الزراعة والحصاد والعمل في الصناعات التقليدية والاشغال اليدوية وصناعة الفخار وغيرها. وفي عام ١٩٨٨ بلغ عدد الجمعيات والنوادي النسائية ٧٧ جمعية يتركز جزء كبير منها في المدن ولكنها تقدم خدماتها للمرأة الريفية أيضاً. ومن مهام هذه الجمعيات فتح مراكز التأهيل المهني وتأسيس حضانات لاطفال الأمهات العاملات ورعاية المعوقين وأعمال البر والاحسان ومحو الامية عند النساء واحياء التراث القديم ونشر الوعي الثقافي والاجتماعي والصحي لدى المرأة. ومن المشاريع الخاصة بالمرأة على سبيل المثال مشروع بترا وهو مشروع لانتاج البساط الاردني في منطقة بني حميدة الريفية، وهو من المشاريع المدرة للدخل حيث شاركت فيه حوالي ٣٠٠ امرأة. ومن المشاريع الاخرى المشروع

الانتاجي للمرأة في منطقة المفرق وهو مخصص للمرأة ومن أنشطته الخياطة والتدريب عليها والتطريز ونسيج البسط والسيراميك والألعاب الخشبية[١].

وفي الجمهورية اليمنية تشارك عدة جهات في أنشطة تنمية المرأة الريفية وهي وزارة الزراعة واتحاد نساء اليمن والادارة العامة لتنمية المرأة والطفل بوزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية. وتقدم مشاريع التنمية الريفية الارشاد الحيواني والزراعي والصحي والتدريب على انتاج السجاد والبطانيات ومنتجات الالبان وانتاج العسل بالاضافة الى الاشراف على صفوف محو الامية، وقد اقيم عدد من المشاريع الانتاجية الخاصة بالمرأة مثل مزارع تربية الأغنام وانتاج الخضر والفاكهة وانشاء المخابز وغيرها، الا ان البرامج الموجهة للمرأة تواجه صعوبات مالية، خاصة وأن العديد من المشاريع انشئت بتمويل من الخارج ومنها ما هو معرض للتوقف بعد توقف التمويل الخارجي لان هناك نقصاً في الكوادر المدربة القادرة على التدريب والعمل على ادامة المشاريع وتطويرها.

وان المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمرأة في أقطار الاسكوا تشير الى تحسن في أوضاعها التعليمية وفي اسهامها في سوق العمل، فبين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٨ ارتفعت نسبة التحاق الاناث بالتعليم الاعدادي في العراق من ٤٥ في المائة الى ٩١ في المائة وفي لبنان من ٣٠ في المائة الى ١٠٠ في المائة وفي اليمن الشمالي من ١ في المائة الى ٤٠ في المائة، كما حصل تحسن في نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي خلال نفس الفترة.

كذلك زادت مشاركة المرأة في سوق العمل خلال نفس الفترة الا ان نسبة الاناث في مجموع القوى العاملة لا تزال أقل من ٢٠ في المائة في معظم أقطار الاسكوا.

وان الفجوة القائمة بين الاناث والذكور والريف والمدن تستدعي وضع البرامج والسياسات والمشاريع التي تعمل على تضييق هذه الفجوة الى أقصى حد ممكن.

---

(١) سري ناصر، مشاركة المرأة الريفية الاردنية في التنمية. صادرة عن الاسكوا والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة ١٩٨٩.

الفصل السادس

خلاصة وتوصيات

أولاً- خلاصة

كانت الأهداف التنموية التي تضمنتها خطط التنمية التي وضعتها ونفذتها أقطار الاسكوا تتلخص في النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة للمواطنين والتوزيع العادل لثمار التنمية ومنافعها والمشاركة الأهلية الفاعلة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم. فهل نجحت هذه الأقطار في تحقيق هذه الأهداف؟ وهل هناك نماذج تنموية للنجاح أو للفشل؟

لقد تضمنت الورقة الاجابة على بعض هذه الاسئلة. فبعض الأهداف لم تتحقق مثل الزيادة المستمرة في معدل دخل الفرد وتحسين وضع الأمن الغذائي والحد من الهجرة الريفية الى المدن ومعالجة مشكلة الفقر. وفي المقابل تم تحقيق بعض الأهداف ولو بصورة جزئية مثل تخفيض نسبة الامية وتوفير الخدمات الصحية ومياه الشرب والخدمات الأخرى وتحسين البنية التحتية.

ان أقطار الاسكوا لا تزال تعاني أشكالاً متنوعة من التخلف التنموي. ففي بعض الحالات تم فرض هذا التخلف من قبل الاحتلال الخارجي أو الحرب الأهلية أو الحروب الخارجية والحصار. وفي حالات أخرى فإن التخلف ناشىء من الضغط السكاني على الموارد المحدودة، أو من ظروف داخلية أخرى كالنظام الاقتصادي الاجتماعي وادارة التنمية.

وحالة التخلف هذه تستدعي التصدي بجدية وعقلانية لمختلف الثغرات التنموية على مستوى القطر والاقليم. وضمن هذا المنظور فإن تنمية الأرياف في أقطار الاسكوا يجب أن تولى لها أولوية عالية لانها لا تزال جد متخلفة في بلاد تصنف بأنها متخلفة أصلاً.

ثانيا- توصيات

ألف- <u>في مجال التخطيط التنموي</u>

١- <u>التخطيط على مستوى المنطقة</u>

تمر أقطار الاسكوا والأقطار العربية الأخرى بمرحلة من الترقب والتقييم في ضوء الأحداث والتطورات العالمية الأخيرة وكذلك في ضوء العلاقات الجديدة المحتملة بين أقطار المنطقة واسرائيل والتي سوف يكون لها انعكاس على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة وشعوبها.

ويجب ان يكون للتنمية المستقبلية للمنطقة بُعدٌ قطري وبُعدٌ اقليمي. وفي تقديرنا ان صياغة التنمية المستقبلية يجب ان تبدأ من البُعد الاقليمي. فمن الصعب تحقيق تنمية قطرية في منطقة تسودها

النزاعات وفي منطقة تبرز فيها فوارق واضحة وكبيرة في معدلات الدخول الفردية والمستوى العلمي والتكنولوجي.

وان تجربة السوق الأوروبية المشتركة تطرح نفسها كنموذج يحتذى به في وضع خطة لاقطار الاسكوا وباقي الدول العربية. وهذه التجربة تقوم على تنمية المناطق المتخلفة وخلاصتها كما يلي:

(f) تم تصنيف المناطق المختلفة في دول السوق الاوروبية المشتركة الى ثلاث فئات على النحو التالي:

'١' المناطق مرتفعة الدخل يزيد فيها معدل دخل الفرد عن ١٢٠ في المائة من معدل دخل الفرد في دول السوق؛

'٢' مناطق متوسطة الدخل يتراوح فيها معدل دخل الفرد بين ٨٠ في المائة و ١٢٠ في المائة من معدل دخل الفرد في السوق؛

'٣' مناطق متخلفة يقل فيها معدل دخل الفرد عن ٨٠ في المائة من معدل دخل الفرد في السوق.

وقدر عدد هذه المناطق المتخلفة بحوالي ١٦٠ منطقة موزعة في دول مثل اسبانيا والبرتغال واليونان وبعض الدول الأخرى. وتقضي الخطة بأن يتم توجيه الاستثمارات الى هذه المناطق المتخلفة لرفع معدلات الدخل فيها بحيث تقارب معدل الدخل في السوق بحلول عام ٢٠٠٠، وقدرت الاستثمارات اللازمة لتحقيق هذا الهدف بحوالي ٦٣ بليون وحدة نقدية أوروبية.

ويمكن الاهتداء بهذه الفكرة في وضع خطة تنموية بعيدة المدى لاقطار الاسكوا والاقطار العربية الأخرى تحقق النمو الاقتصادي وتحسن نوعية الحياة وتوزع الثروة والدخل توزيعاً معقولاً وتجعل المنطقة واحة استقرار وأمن.

ثالثاً- التخطيط على المستوى القطري

ينبغي اعتماد التخطيط الاقليمي كأسلوب فعال لتحقيق التنمية الريفية. ويتلخص هذا الاسلوب في تقسيم القطر الى اقاليم تنموية مميزة بحيث يتم وضع خطة تنموية لكل اقليم استناداً الى دراسات ومسوحات تفصيلية حول الموارد المتوفرة وحاجات السكان التنموية. ويتم ضمن الخطة الاقليمية اختيار المشاريع والبرامج وتحديد أولوياتها بمشاركة فاعلة من المواطنين في الاقليم. وعند وضع هذه الخطط الاقليمية بصورة صحيحة فان مجموعها يشكل الخطة التنموية الوطنية بأبعادها الاقليمية والقطاعية والكلية.

وان من مميزات هذا التوجه تحقيق المشاركة الأهلية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم وتنمية الريف بصورة موازية لتنمية المناطق الحضرية.

ألف- <u>في مجال تطوير الموارد</u>

ينبغي القيام بما يلي:

١- تطوير موارد المياه ووضع البرامج والسياسات المناسبة لاستغلالها واستخدام التكنولوجيا الحديثة التي ترشد استعمالات المياه في مختلف الأغراض كالري والصناعة والاستخدامات المنزلية بما في ذلك معالجة المياه واعادة استعمالها.

٢- التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية وحفظ التربة.

٣- وضع القوانين والأنظمة والاجراءات المناسبة لمعالجة أوضاع الحيازة الزراعية لانها الأساس في التنمية الزراعية ولانها عامل هام في توزيع الثروة وبخاصة في المناطق الريفية.

باء- <u>في مجال المشاركة الأهلية</u>

ينبغي القيام بما يلي:

١- تطوير الوزارات والمؤسسات العامة العاملة في المجالات التنموية المباشرة ورفع كفاءتها وقدراتها على توفير الخدمات للريف.

٢- تطوير المؤسسات الأهلية من جمعيات تعاونية وتطوعية واتحادات نسوية واتحادات مزارعين وذلك من خلال تقديم الدعم الفني والتدريب وتوفير الكوادر اللازمة لها لتمكينها من أداء الأدوار والمهام الملقاة على عاتقها.

٣- تطوير المجالس القروية حيث ان دورها الحالي هو دور هامشي في تطوير الريف.

٤- اعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في عملية التنمية.

٥- التوسع في تطبيق اللامركزية جنباً الى جنب مع تطبيق التخطيط التنموي الاقليمي.

جيم- <u>في مجال السياسات التنموية</u>

ينبغي القيام بما يلي:

١- وضع البرامج المكثفة لمعالجة مشكلة الأمية وبخاصة بين النساء الريفيات.

٢- التوسع في البرامج الخاصة بالمرأة في مجالات التدريب وضمن فرص العمل في المجالات المناسبة.

٣- رفع كفاءة البحث والارشاد الزراعي.

٤- تطوير التعليم على المستوى القطري والاقليمي وادخال انماط مناسبة منه كالتعليم المفتوح وعن بعد ووضع برامج تلبي حاجات فئات معينة مثل المرأة والعاملين في المجالس المحلية.

دال- <u>في مجالات التعاون الاقليمي</u>

بالاضافة الى التوصية الاولى، فاننا نوصي بما يلي:

١- التوسع في تنفيذ المشاريع الاقليمية المشتركة مثل مشروع الحماد بين الجمهورية العربية السورية والعراق والمملكة العربية السعودية والاردن، ومشاريع المياه ومشاريع تعمير فلسطين ولبنان.

٢- توفير الدعم من قبل الاسكوا ومنظمة الزراعة والأغذية (الفاو) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة لاجراء الدراسات المتعمقة والتطبيقية في مجال التنمية الريفية وعقد الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات التي تسرع وتسهل التفاعل بين أقطار المنطقة في المجالات التنموية.

الجـــداول

الجدول ١- عدد السكان الكلي والسكان الريفيين في أقطار الاسكوا

القطر	عدد السكان الكلي		عدد السكان الريفيين		نسبة الزيادة ١٩٩٠/١٩٧٥ (٪)		نسبة الريفيين إلى عدد السكان الكلي (٪)	
	١٩٧٥	١٩٩٠	١٩٧٥	١٩٩٠	الكلي	الريفيين	١٩٧٥	١٩٩٠
الامارات	٥٥٨	١٥٨٩	٤٦	٤٠	١٨٥	-١٣	٨	٣
البحرين	٢٨٢	٥٠٣	٥٤	٩٦	٧٨	٧٨	١٩	١٩
السعودية	٧٢٥١	١٤١٣٤	٤٠١٨	٥٥١٧	٩٥	٣٥	٥٦	٣٩
عمان	٧٦٦	١٥٠٢	٤٩٤	٦٠١	٩٦	٢٢	٦٤	٤٠
قطر	٢٠٢	٤٨٧	٦١	١٣١	١٤١	١١٥	٣٠	٢٧
الكويت	٩٩٥	٢٠٣٩	١٧	٣٠	١٠٥	٧٦	٢	٢
العراق	١١١٢٤	١٧٣٧٣	٤٠٤٠	٤٦٩٥	٥٦	١٦	٣٦	٢٧
الاردن	١٨١٩	٣٤٥٣	٨٠٠	١٠٣٧	٩٠	٣٠	٤٤	٣٠
سوريا	٧٤٣٨	٢٧٠١	٣٩٥٨	٦٣٠٤	٦٣	٥٩	٥٣	٥٢
لبنان	٢٧٦٧	١٢١١٦	٧٠	٢٧٣	٢	٢٣٩	٣	١٠
مصر	٣٦٢٨٩	٥٥٥٧١	١٧٧٢٥	٢٤٤٥١	٥٣	٣٨	٤٩	٤٤
فلسطين	١١٠١	١٥٩٧	٤٤٠	٦٥٠	٤٥	٤٨	٤٠	٤١
اليمن	٨١٦٧	١٢٧٢٥	٦٨٧٥	١٠١٢٣	٥٦	١١٧	٨٤	٧٩
المجموع	٧٨٧٥٩	١٢٥٨٤٧	٣٨٦٦١	٥٣٩١٢	٦٠	٣٩	٤٩	٤٣

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، المجلد رقم ١١، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

الجدول ٢- القوة العاملة الكلية والزراعية في أقطار الاسكوا

القطر	القوة العاملة الكلية (بالالاف)	القوة العاملة الزراعية (بالالاف)	نسبة العمالة الزراعية ٪	القوة العاملة الكلية (بالالاف)	القوة العاملة الزراعية (بالالاف)	نسبة العمالة الزراعية ٪
الإمارات العربية المتحدة	٢٩٧	١٤	٥	٨١٣	٢١	٣
البحرين	٨١	٤	٥	٢٠٦	٤	٢
السعودية	٢٠٤١	١١٤٩	٥٦	٤٠٨٩	١٥٩٦	٣٩
عمان	٢٠٣	١٣١	٦٥	٤٠٩	١٦٤	٤٠
قطر	٨٣	٥	٦	١٦٦	٥	٣
الكويت	٣٠٥	٨	٣	٨١٩	١٣	٢
العراق	٢٨٩٠	١٠٧٣	٣٧	٥١١٩	١٠٤٩	٢٠
الأردن	٤٥١	٨٦	١٩	٧٢٤	١٠٦	١٥
سوريا	١٨٣٩	٩١٦	٥٠	٣٠٩٨	٧٤٦	٢٤
لبنان	٧٧١	١٣١	١٧	٨٢٣	٧٢	٩
مصر	١٠٠٣٧	٤٩٠٢	٤٩	١٤٥١٤	٥٨٨٦	٤١
فلسطين	١٣٩	٤٤	٣٢	١٨٩	٥٠	٢٧
اليمن	١٥٩١	١٠٢٢	٦٥	٢٧٩٥	١٥٥٤	٥٦
المجموع	٢٠٧٠٩	٩٤٨٥	٤٦	٣٣٧٦٤	١١٢٦٠	٣٣

المصدر: مصدر الجدول ١.

الجدول ٣- متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في أقطار الاسكوا

(دولار امريكي)

بالاسعار الجارية (١)

القطر	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠	بإسعار عام ١٩٨٠	
					١٩٩٠	١٩٩١
الإمارات العربية المتحدة	٢٩٣٣٢	٢٠٠٦٠	١٧٦٠١	١٨٨١٧	٤٤١٤٠	٢٣٠٩٨
البحرين	١٠٨٠٩	٨٨٢٠	٦٥٤٩	٨٩٧٨	٨٨١٥	٨٥١٤
السعودية	١٥٧٥٠	٧٤٧٨	٥٦٠٢	٦٤١٢	٦٧٢٣	٦٩٢٣
عمان	٦٠٩٦	٨٠٦٤	٥٦٨٠	٦٤٨٦	٧٠٠٩	٧١٧٣
قطر	٣٤٠٤٠	٢٠٥١١	١٩٠٤٧	١٥١٥٣	١٥٣٥٥	١٥٤٩١
الكويت	٢٠٩٤٣	١٢٥٤٨	١١٢٦٠	١٤٢٣٥	٩٥٦٣	٤٦٨٨
العراق	٤٠٤٧	٣١٧٣	٣٢٣١	٢٨٠٤	١٨٨١	١٠٧٥
الأردن	١١٣٢	١٣٥٩	١٠٩٣	١٤٥٠	١٢٣٣	١١٩٩
سوريا	١٥٠١	٢٠٦٥	١٥٢٦	١١٦١	٢١٥٧	١١٧٣
لبنان	١٥٢٦	٨١٢	١٢٥٠	٧٣٣	٧١١	٧٢٥
مصر	٥٢٣	١٠٠٨	١٤٢٨	٨٧٤	٨٤٣	٨٤٣
فلسطين	...	٨٦٤	١٢٣٩	...	...	...
اليمن الشمالي	٥٦٠	٦١٠	٩٥٢	٥٧٩	٥٢٦	٤٨٧
اليمن الجنوبي	٣٤٨	٥١٢	٥١٩			

المصدر: (١) صندوق النقد العربي، جامعة الدول العربية: مؤشرات اقتصادية ١٩٧٩-١٩٨٩.
(٢) الاسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة ١٩٩٠-١٩٩١.

الجدول ٤- المؤشرات التعليمية والصحية لأقطار الاسكوا

القطر	نسبة المتعلمين (٪)	معدل التحصيل العلمي (سنة)	نسبة الوصول الى الخدمات (٪) الصحة	المياه	النظافة العامة	معدل وفيات الأطفال	متوسط العمر المتوقع
الإمارات	٥٥	٥,١	٩٠	–	–	٢٤	٧٠,٥
البحرين	٧٧	٣,٩	١٠٠	٩٣	٩٩	١٤	٧١,٠
السعودية	٦٢	٣,٧	٩٧	٩٤	–	٦٥	٦٤,٥
عمان	٣٥	٠,٩	٩١	٤٧	٤١	٣٧	٦٥,٩
قطر	٨٢	٥,٦	–	٩٤	–	٢٩	٦٩,٢
الكويت	٧٣	٥,٤	١٠٠	–	–	١٧	٧٣,٤
العراق	٦٠	٤,٨	٨٩	٩٢	٧١	٦٣	٦٥,٠
الأردن	٨٠	٥,٠	٩٧	٩٩	–	٤٠	٦٦,٩
سوريا	٦٥	٤,٢	٧٦	٧٦	–	٤٤	٦٦,١
لبنان	٨٠	٤,٤	–	٩٣	–	٤٤	٦٦,١
مصر	٤٨	٢,٨	–	٨٩	٦٥	٦١	٦٠,٣
فلسطين	–	–	–	–	–	٤٠	٦٣,٠
اليمن	٣٩	٠,٨	٣٥	٤٦	–	١١٤	٥١,٥

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٢.

الجدول ٥- الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الاقتصاد الوطني

(نسبة مئوية)

القطر	نسبة الناتج الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي		نسبة العمالة الزراعية الى مجموع العمالة	
	١٩٧٩	١٩٨٩	١٩٧٥	١٩٩٠
الامارات	٠,٩	١,٧	٥	٣
البحرين	١,٣	١,٢	٥	٢
السعودية	١,٤	٧,٦	٥٦	٣٩
عمان	٣,١	٤,٢	٦٥	٤٠
قطر	٠,٦	١,٢	٦	٣
الكويت	٠,٢	٠,٧	٣	٢
العراق	٥,٤	١٤,١	٣٧	٢٠
الاردن	٥,٨	٥,٢	١٩	١٥
سوريا	١٧,٦	٢٥,٨	٥٠	٢٤
لبنان	٨,٥	٨,٨	١٧	٩
مصر	٢٠,١	١٨,٦	٤٩	٤١
فلسطين	٢٤,٠		٣٢	٢٧
اليمن الشمالي	٢٤,٤	٢٣,٥		
اليمن الجنوبي	١١,٩	١٤,٠	٦٥	٥٦

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية. المصدر السابق ذكره.
- صندوق النقد العربي. المصدر السابق ذكره.

الجدول ٦- المساحات المزروعة الكلية والمروية وحصة الفرد منها ١٩٨٩

القطر	المساحة الكلية (١٠٠٠كم٢)	المساحة المزروعة الكلية (١٠٠٠ هكتار)	المساحة المزروعة المروية (١٠٠٠ هكتار)	نسبة المروية/ الكلية (٪)	حصة الفرد (متر مربع)	
					مزروعة كلية	مزروعة مروية
الامارات	٨٤	٣٩	٥	١٢,٨	٢٤٥	٣١
البحرين	٠,٧	٢	١٢	٥٠,٠	٣٩	٢٠
السعودية	٢١٥٠	١١٨٥	٤٣٥	٣٦,٧	٨٣٨	٣٠٨
عمان	٣٠٠	٤٨	٤١	٨٥,٤	٣٢٠	٢٧٣
قطر	١١,٤	٥	——	——	١٣٦	——
الكويت	١٧,٨	٤	٢	٥٠,٠	٢٠	١٠
العراق	٤٣٨	٥٤٥٠	٢٥٥٠	٤٦,٨	٢٨٨٠	١٣٤٨
الاردن	٩٢,٦	٣٧٦	٥٧	١٥,٢	١١٤٣	١٧٤
سوريا	١٨٥	٥٥٠٣	٦٧٠	١٢,٢	٤٣٩٢	٥٣٦
لبنان	١٠,٤	٣٠١	٨٦	٢٨,٦	١١١٤	٣١٩
مصر	١٠٠٠	٢٥٨٥	٢٥٨٥	١٠٠,٠	٤٩٣	٤٩٣
فلسطين	٥,٩	١٩١	٢٨	١٤,٧	١١٩٦	١٧٦
اليمن	٥٢٨	١٤٨١	٣١٠	٢٠,٩	١٢٦٧	٢٦٥
المجموع	٤٨٢٣,٨	١٧١٧٠	٦٧٧٠	٣٩,٤	١٣٧٣	٥٣٧

المصدر: الاسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة ١٩٩٠-١٩٩١. آب/اغسطس ١٩٩٢.

الجدول ٧- المساحات المروية بالامطار في أقطار الاسكوا ومعدلات سقوط الامطار السنوية
(نسبة مئوية)

القطر	اقل من ١٠٠ ملم	١٠٠ - ٢٥٠ ملم	٢٥٠ - ٤٠٠ ملم	فوق ٤٠٠ ملم	معدل الامطار السنوي (بليون متر مكعب)
الامارات	١٠٠	—	—	—	٥,٥
البحرين	١٠٠	—	—	—	—
السعودية	٩٧	٢	١	—	١٢٤
عمان	٩٠	١٠	—	—	١٧
قطر	١٠٠	—	—	—	٠,٧
الكويت	١٠٠	—	—	—	١,٣
العراق	٢٨	٥٤	٥	١٣	٩٧
الاردن	٧٤	١٥	٩	٢	١٠
سوريا	١٠	٥٥	١٩	١٦	٥١
لبنان	—	٣	٥	٩٢	٨
مصر	٩٨	٢	—	—	٣٦,٦
فلسطين	٧	٢٧	٣٣	٣٣	٢
اليمن	٨٢	١٠	٤	٣	٤٨

المصدر: صبحي القاسم، نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية، مؤسسة عبد الحميد شومان ١٩٨٢.

الجدول ٨- الموارد المائية واستعمالاتها في أقطار الاسكوا عام ١٩٨٥
(بملايين الأمتار المكعبة)

القطر	الموارد التقليدية	الاستعمال	الموارد غير التقليدية
الامارات	٤٨٧	٨٢٩	٢٢٧
البحرين	١٥٣	٢٢٣	٨٧
السعودية	٥٥٤٦	٨٦٧٠	١١٦٠
عمان	١٤٨٣	١٠٣٦	١٠
قطر	١٠٠	١٤٥	١٩٨
الكويت	٢٤٧	٣٢٩	٣٥٦
العراق	٤٣٥٠٠	٤٢٣٥٠	—
الاردن	١٠٨٦	٨٣٩	٣٥
سوريا	٢٥٠٣٥	٨٠٩٥	٧٤
لبنان	٧٣٠٠	١٠٣٦	—
مصر	٦١٣٥٠	٦٠٧٠٠	١٤٠٠
فلسطين	٧٥٠	١٢٥	—
اليمن	٤١٧٧	٩١٦	٩
المجموع	١٥١٢١٤	١٢٤٨٩٤	٣٦٠٦

المصدر: الاسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة ١٩٩٢.

الجدول ٩- معدل حجم الحيازة الزراعية واتجاه التغير فيها

القطر	هكتار/حيازة	السنة	هتكار / حيازة	السنة	نسبة التغيير(٪)
الامارات	٢,١	١٩٨٣	٢,٣	١٩٨٩	+١١
البحرين	٤,٨	١٩٧٥	٤,٧	١٩٩٠	-٢
السعودية	٧,٢	١٩٧٩	١٠,١	١٩٨٢	+٣٩
عمان	١,٠	١٩٧٩	-	-	-
قطر	١٩,٨	١٩٧٥	٢٣,١	١٩٨٩	+١٧
الكويت	٦,١	١٩٧٥	-	-	-
العراق	٩,٥	١٩٧١	١٣,٣	١٩٧٩	+٤٠
الاردن	٧,٧	١٩٧٥	٥,٩	١٩٨٣	-٣٢
سوريا	١٠,١	١٩٧٠	٩,٨	١٩٨٦	-١٢
مصر	٠٩	١٩٧٥	١,٠	١٩٨٩	+١١

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. المصدر السابق ذكره.

الجدول ١٠- توزيع الحائزين حسب فئات الحيازة

القطر	أقل من ٥ هكتارات		٥ - ٢٠ هكتاراً		أكثر من ٢٠ هكتاراً	
	٪ من الحائزين	٪ من المساحة	٪ من الحائزين	٪ من المساحة	٪ من الحائزين	٪ من المساحة
الامارات						
البحرين	٧٢,١	٣٢,٦	٢٥,٩	٤٥,٧	٢,٠	٢١,٧
السعودية	١٨,٧	٠,٥	٣٦,٣	٣,٧	٤٥,٠	٩٥,٨
عمان	٩٦,٤	٥٦,٧	٣,٣	٢٩,٤	٠,٣	١٣,٩
قطر	٣٩,٢	٣,٣	٣٣,٠	١٦,١	٣٢,٨	٨٠,٧
الكويت	٧٤,٠	١٢,٦	١٨,٩	٣٢,٣	٧,١	٥٥,١
العراق	٥٣,٥	١١,٦	٣٤,٦	٢٧,٥	٤,٩	٦٠,٨
الاردن	٧١,٨	١٨,٦	٢٢,٦	٣٣,٦	٥,٦	٤٧,٨
سوريا	٦٥,٦	١٥,٨	٣٢,٨	٢٧,٧	٢٠,٦	٢٦,٦
لبنان						
مصر	٩٧,٥	٦٩,١	٢,٤	١٨,٢	٠,١	١٢,٧
فلسطين(١)	٩٦,٥	٨٢,٣	٣,٥	١٧,٧	-	-
اليمن						

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. المصدر السابق ذكره.

(١) قطاع غزة فقط.